أنا بدون

خالد العنزي

إهـــداء

أهدي هذا الكتاب إلى وطني الكويت الذي ولدت فيه، وفتحت عيني على سمائه بأمر من الله تعالى، فحرمني من الدراسة والعمل والعيش الكريم، وأهانني شر إهانة، وزرع في نفسي الدونية أمام أبناء جيلي الذين لا يختلفون عني عرقياً في شيء، ثم غادرته كارهاً مكرهاً، مطارداً خائفاً، ذنبي الوحيد أنني ولدت به، وطالبت بحقي في العيش الكريم فيه. أهدي هذا الكتاب إلى كل شخص يتسبب في عذابنا وبؤسنا - نحن "البدون" - ويتلذذ بذلك، أو يساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

أهدي هذا الكتاب إلى كل أفراد "البدون" الذين عاشوا ويعيشون الظلم والقهر والتمييز، وعانوا ومازالوا يعانون من شتى أشكال الترهيب والتخويف الممارس عليهم من قبل الحكومة الكويتية الظالمة. إلى كل "البدون" الذين أرادت لهم السلطات الكويتية أن يكون وطنهم سجناً لهم مدى الحياة.

أهدي هذا الكتاب إلى أبي العزيز الذي ولد في الكويت وترعرع فيها، وقدم روحه لأجلها، وأفنى صحته وشبابه لأجل خدمتها، ولم تبادله العطاء بالعطاء والحب بالحب، وتنكرت له ولأبنائه، ورمت به مهملة إياه، ثم توفي بعدها متحسراً على ظلمها وقساوتها. هو والدي ولد في الكويت عام 1945 في منطقة المرقاب (تعتبر منطقة المرقاب أحد مناطق ضواحي عاصمة الكويت) وعاش و ترعرع بها إلى أن انتقل إلى منطقة الفيحاء، وبدأ عمله الأول كحارس أسواق تابع لوزارة الداخلية، وهو في ريعان شبابه، فقد كان يريد أن يزرع الاطمئنان والأمان في الأسواق الكويتية في أعوام السبعينات.

وبعدها اتجه إلى قسم التحقيقات (مخفر الفيحاء) في أعوام الثمانينات، وهنا كان يريد حل جميع مشاكل البلد وزرع الابتسامة في وجه كل أبناء البلد، وفي عام 1990 وبالتحديد في 2 من أغسطس في الساعة 8 صباحاً دخل الجيش العراقي إلى دولة الكويت، وكالمعتاد كان والدي بصدد الذهاب إلى عمله، وفجأة صدر قرار ينص على أن أي شخص "بدون" لا يحق له العودة إلى عمله في (وزارة الداخلية) و (وزارة الدفاع)، وهنا بدأ تنفيذ الخطة السرية التي كانت الحكومة الكويتية تخطط لتطبيقها على جميع "البدون" منذ سنوات.

أنـا بـدون

بهذه العبارة التي يقف عندها البعض قليلاً مستفهمين عن ماهية كلمة (بدون) أو "لا شيء"، وهو بالفعل اللفظ المؤدي للمعنى المقصود، فعن نفسي فقد كنت لا شيء في بلدي (الكويت)، وكثيرا ما كانت هذه العبارة تتردد بين شفتي في صغري، فحينما كان عمري 10 سنوات سألني جارنا الكويتي: "من أي بلد أنت؟" فأجبت: "أنا من البدون" ليرد بضحكة ساخرة قائلاً: "لا يوجد بلد اسمه "البدون". عرفت حينها بأن كلمة "بدون" هي الاسم الذي يُستخدَم لوصفنا في الكويت، فقبل هذه الحادثة كنت أعتقد بأن "البدون" والكويت مجرد شيء واحد! ، أمَّا وَالِدي فلم يعرف كيف يفسر الأمر لي وأجابني قائلاً: "يقولون بأننا لا ننتمي لهذا البلد." هنا عرفت بأننا أشخاص غرباء عن البلد، ربما نختلف عنهم في الأوراق الثبوتية ولكن في نهاية الأمر نحن بشر مثلهم.

علقت هذه الكلمة (بدون) بأذني وكانت تلاحقني في كل مكان. في مرحلة طفولتي كنت دائما أشعر بأنني شخص مختلف عن الآخرين تمامًا، وكانت تلك الكلمة تسبب لي حرجًا كبيرًا في حياتي اليومية أثناء تواجدي خارج المنزل فقد كان زملائي دائما ما يصيحون في وجهي مرددين (يا أيها البدون !) وكأنني لست منهم وكانوا يعاملوني كأنني شخص غريب غريب في بلدي، مثل ما هو بلدهم. لقد كانت هذه المرحلة قاسية جدا في حياتي.

كنت أريد الذهاب إلى المدرسة لأدرس وأتعلم القراءة والكتابة، أتعلم الحروف والأرقام، وكنت أريد أن يكون لي أصدقاء ألعب معهم، كأي طفل على كوكب الأرض ولكن الحكومة الكويتية حرمتني من أحلامي الصغيرة والبسيطة فقط لأنني "بدون"!، فلقد كان والدي يبحث عن أي فرصة لإدخالي إلى المدرسة كأي أب يحلم بأن يرى ابنه يتعلم ويدرس أمامه، ولكن محاولاته كانت دائمة بلا فائدة وتنتهي بالفشل الذريع.

هنا تولد لديَّ شعور بأن الحكومة الكويتية تمارس التمييز العنصري في حقي وفي حق جميع "البدون". وهنا عرفت بأنني شخص مميَّز عن الآخرين، وهنا جلست مع نفسي وعزمت على أن أصنع شيئا لنفسي، فبدأت أتعلم القراءة والكتابة خارج أسوار المدرسة معتمدا على الذات، وكنتُ دائما ما أضغط على نفسي وأحاول إقناعها بأنني أستطيع أن أكون الأفضل وأن أتحكم في مصيري بنفسي .

ومرَّت الأيام بسرعة، وتولَّد لديّ حلم جديد اسمه كرة القدم، تلك اللعبة الرائعة التي أحببتها وكنت أعشق مشاهدتها وأعشق لعبها، وكنت ألعبها وحدي، وكانت دائما تنسيني مرارة الحرمان والتمييز الذي يمارس ضدي، ولقد كنت أطمح لأن أصبح لاعبًا مميزًّا في وطني.

أتذكر عندما ذهبت إلى نادي مدينتنا في قسم تسجيل كرة القدم وسألني الموظف قائلاً : (ماهو اسمك؟) أجبت (اسمي خالد) قال: (كم عمرك؟) قلت (12 عاما) ثم سألني" (ما هي جنسيتك؟) أجبت : أنا (بدون). وهنا بدأت تقاسيم وجهه تتغيَّر بشكل مختلف تمامًا وقال لي بأسلوب فظّ (لا يُمكِننا قبولك لأنك "بدون") لقد شعرت حينها بحزن شديد جدًا وانصرفت من المكان مسرعا إلى الخارج وأنا أبكي من شدة الألم ودموعي تتساقط مثل قطرات المطر. لقد سرقوا مني هويتي التي عِشتُ بها، جرَّدوني من انتمائي الذي لم أعرف غيره، وأجهضوا حتى أحلامي الصغيرة وآمالي المتواضعة. وفي ذلك اليوم ضاع حلم كرة القدم الذي لطالما اعتبرته أملا كبيرا في حياتي.

كنت أرى الكويتيين يخرجون ويذهبون إلى كل مكان وحياتهم تتغير بشكل سريع بينما أنا حياتي متوقفة في مكانها لا تتحرك لا لشيء إلا لأنني "بدون"!. كنت دائما أطرح السؤال على نفسي (لماذا أنا "بدون"!؟ هل أجدادي صنعوا هذا الأمر؟ أو أنني وقعت في حفرة اسمها "البدون"!؟).

بعد هذه التجربة القاسية، اتخذت عهدًا على نفسي بأن أبحث عن عمل حتى أتمكّن من مساعدة والدي الذي كان مريضا ويعاني صعوبة في التحرك من مكانه. فذهبت إلى إحدى الشركات لأضع بها طلب عمل، فأجابوني بالرفض لأنني "بدون"!! قلت لنفسي ربما هذه الشركة تريد فقط الأشخاص الكويتيين، وذهبت مستمرًا في البحث من شركة إلى شركة ومن سوق تجاري إلى سوق تجاري وكان ردهم جميعا بالرفض لأنني "بدون"!!، ولكني لم أستسلم وبقيت أبحث عن عمل في كل أرجاء الكويت ، واستمر بحثي لسنوات طويلة، وكانت جوابهم دائما (الرفض لأنك "بدون"!!) ، وأوصِدتْ جميع الأبواب في وجهي، مع أنني كنت في أمسّ الحاجة للعمل لكي أعيل أسرتي ووالدي الذي كان بحاجة إلى الدواء. وكنت أقضي معظم الوقت خارج المنزل كوسيلة هروب لكي لا أشاهد والدي بهذه الحالة السيئة، بينما أنا عاجز عن فعل أي شيء حياله و لا أستطيع إعالة أسرتي رغم حاجة أسرتي الماسة إليّ.

أذكر أنه في يوم من الأيام خرجت أركض مسرعا لا أعرف إلى أين أذهب ولا أعلم إلى أي وجهة أتجه وذلك من شدة الألم واليأس بسبب انسداد الأفق وبؤس الحالة التي لم أكن لأحسَدَ عليها أبدا وفكّرت أن أقوم ببيع الرقي (البطيخ) في الشارع يوميًا تحت أشعة شمس حارة جدًا في درجات حرارة وصلت حتى 55 درجة مئوية وتعرضت إلى إهانات وشتائم لا يتقبّلها أي إنسان على سطح الأرض ناهيك عن مضايقات موظفي البلدية الذين كانوا يعاملونني وكأنني مجرم ارتكبت جريمة .

أتذكَّر جيدًا ذلك الشرطي عندما أتى إليّ وقال (بدون وتبيع الرقي بعد) فنظرت إليه مندهشا ثم قلت له (ليش سويت شيء غلط!) فبدأ الشرطي بالصراخ بأعلى صوته (أنت ارتكبت أكبر مشكلة في حياتك كيف تبيع الرقي وأنت بدون !؟ ألا تعلم بأن هذا البلد للكويتيين فقط؟) قلت له (ولكن أنا أريد العيش بسلام لدي أسرة ووالدي مريض حاولت العمل ولكن يرفضوني لأنني بدون ! ولهذا الأمر اتجهت إلى بيع الرقي) وفجأة وبينما أنا أوضح للشرطي وضعية أسرتي وحاجتي إلى العمل قام بصفعي على وجهي وأمسك بي متجهًا إلى مخفر الشرطة وكنت أعتقد في هذه اللحظة أنني لن أرى والدي وأسرتي مرة أخرى وأتذكّر تلك الغرفة الصغيرة المظلمة التي وضعوني فيها حيث كنت لا أشاهد سوى القضبان الحديدية تحيط بي

من كل مكان في هذا المكان تلقيت جميع أنواع الإذلال والإهانات والتهديدات إلى أن وصل بهم الأمر إلى إجباري على التعهد بأن لا أبيع الرقي مره أخرى خرجت من مركز الشرطة وأنا لا أعرف كيف سأعود إلى المنزل خاوي الوفاض وخالي اليدين فقد تعوّدت أسرتي في هذا الليل المظلم أن أعود إليهم ومعي بقوت ودواء لوالدي المريض دخلت إلى المنزل واتجهت مباشرة إلى فراش والدي وكان والدي يشاهدني بنظرات حادة كأنه يعرف ماذا حصل لي فعدت إليه ووضعت يديّ بيده كأنّما أمنحه روحي ونفسي وقلبي ونزلت دموعي من عيني حزنًا وألمًا.

بدأت أطرح على نفسي مجموعة من الأسئلة: ما السبيل إلى حل مشكلتي وأن يكون لديَّ حقوق كأي إنسان على وجه الأرض؟ كيف أدافع عن قضيتي وعن حقوقي المسلوبة منذ سنوات؟ كيف يصبح لديَّ الحق في امتلاك بطاقة وجواز سفر ورخصة قيادة وعمل وأن أتزوَّج مثل أيّ كويتي؟ كان الوضع يتطلَّب فعل شيء هنا بدأت أفكر في الخروج والمطالبة بحقوقي الإنسانية المشروعة وإسماع صوتي إلى كل العالم حتى يعلم حجم الظلم الكبير التي تعرّضت له والمعاناة التي عشتها وأرسل صوتي إلى أصحاب القرارات في الكويت لكي يسمعوا قضيتي وربما يتعاطفون مع حالتي الإنسانية التي دامت أكثر من 70 سنة.

قمت بتهيئة لوحات ولافتات تحمل مطالب اجتماعية وعبارات إنسانية تعبِّر عن معاناتي من الاضطهاد الممارس عليَّ من قبل الحكومة الكويتية وقمت بالتنسيق مع مجموعة من أصدقائي لنعمل في مجموعة واحدة ونعمل على إيصال رسالتنا إلى أصحاب القلوب الرحيمة في البلاد فخرجنا في ساحة تيماء

حيث كنتُ رافعًا علم الكويت وأنا أصارخ بأعلى صوتي (أريد حقوقي أنا كويتي) بعد ساعة واحدة من ذلك سمعت أصوات صفارات إنذار وسيارات الشرطة والقوات الخاصة وهي تقترب ثم أحاطوا من حولنا وكان معهم رشاش مياه حارة قاموا برشها علينا وأطلقوا علينا القنابل المسيلة للدموع التي أصبحت تغطي كل مكان وبدأنا نهرب في كل اتجاه.

بعد ذلك بدأت السلطات الكويتية في تشديد سطوتها في قمع المظاهرات وحظر التعبير عن الرأي حتى عبر الإنترنت

ومنع المطالبة بالحقوق المسلوبة وتلفيق التهم الباطلة على الناشطين وإيداعهم في السجن مع التضييق على جميع أفراد الأسرة دون أن يستثني الظلم أي فرد منها وقد كانت السلطات الكويتية تبحث عن جميع الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات والاعتصامات في تيماء وبدأت تصلني أخبار عن الكثير من الأشخاص منهم أصدقائي تم إلقاء القبض عليهم. وأخبرني أصدقائي بأن الشرطة تبحث عني في كل مكان وتريد الإمساك بي.

وهنا بدأت أشعر بالخوف والقلق على حريتي وسلامتي الجسدية، فوقفت أمام المرآة أناقش نفسي وأحدثها، وأقول لا بد من حلٍّ أحمي به نفسي من ظلم هذه الحكومة الفاسدة التي لن تتوانى عن كيل أي تهمة ملفقة لتضعني في السجن وتتخلص من صوتي. وكان القرار الحاسم هو الخروج ومغادرة البلد في أسرع وقت ممكن.

غادرت بلدي الكويت و الحزن الشديد يتملكني، وكأنني لن أراها في حياتي مرة أخرى. غادرت بلدي الكويت وأنا أشاهد سماءها مليئة بالحب والعواطف والأمل. غادرت وطني الذي لم أعرف لماذا كان يكرهُنِي بشدة.

من هم البدون؟

تعريف البدون في الكويت :

"البدون"، أو غير محددي الجنسية، أو عديمو الجنسية، أو المقيمون بصورة غير قانونية حسب تسمية الحكومة، أو أهل البادية، هم فئة سكانية تعيش في الكويت لا تحمل الجنسية الكويتية ولا جنسية غيرها من الدول .

يقولون إنهم أشخاص ولدوا وترعرعوا على أرض الكويت ولم يغادروها يوما في حياتهم، وهم يتكلمون اللهجة الكويتية، ويعتنقون الديانة الإسلامية. لكن السلطات الرسمية تعتبرهم أشخاصا مقيمين بصورة غير مشروعة أو غير محددي الجنسية.

معظم "البدون" في الكويت كانوا يعملون في سلكي الجيش والشرطة قبل إقدام العراق على غزو الكويت عام 1990. غير أن وضعية هؤلاء تعقدت إبان الغزو العراقي للكويت، بعدما تم اتهامهم بعدم الولاء للبلاد عندما وقفت فئة قليلة منهم إلى جانب قوات صدام حسين، بينما فضلت فئة منهم مغادرة البلاد إلى السعودية مع بقية الكويتيين، في الوقت الذي اختارت فيه فئة أخرى حمل السلاح للدفاع عن الكويت.

وتعتبر قضية "البدون" من القضايا المؤثرة بشكل كبير على سجل الكويت في حقوق الانسان.

أصول البدون في الكويت :

ينحدر أغلب "البدون" من قبائل بدوية عريقة تنتشر في مناطق رعي صحراوية تمتد من السعودية وجنوبي وشرقي الكويت والعراق إلى الشمال، بل ويعود بعضهم إلى بادية سورية والأردن من قبائل عربية كبيرة مثل شمر وعنزة. ولقد تحولوا بعد ظهور النفط في الكويت من "كويتيين" إلى "كويتيين من البادية" إلى "غير كويتيين" إلى "غير محددي الجنسية" إلى "مقيمين بصورة غير قانونية"، حسبما تقول مصادر من "البدون". وتزايدت مشكلتهم مع الامتيازات العديدة التي منحتها لهم الدولة في بداية الستينيات بعد الحصول على الاستقلال بمعاملتهم معاملة الكويتيين باستثناء التمتع بالحقوق السياسية طبعا.

الكويتيون و البدون ينحدرون من أصل واحد:

تنتمي فئة "البدون" في الكويت إلى نفس الأصول والعرقيّات السائدة في الكويت، وتتمايز هذه الأصول والعرقيّات على مساحة جغرافيَّة واسعة تمتدُّ من شبه الجزيرة العربية جنوبًا إلى صحراء العراق وشرقا إيران. ونسبة من "البدون" تعود لأصول بدو رحل من بادية الكويت سكنوا شبه الجزيرة العربية منذ آلاف السنين.

فلقد تشكَّل الشعب الكويتي من خليط من قوميات مختلفة نزحت إلى هذه المنطقة من المناطق المجاورة في الجزيرة العربية والعراق وايران والشام وأقليات من مناطق أخرى و"البدون"هم فئة من مواطني هذا البلد من الذين ينتمون الى الأعراق والقوميات نفسها التي جاء منها معظم الشعب الكويتي ورغم ذلك ترفض الحكومة الكويتية الاعتراف بهم كمواطنين وتحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية فضلاً عن الحقوق الوطنية.

تصنيف البدون في الكويت

يمكن تقسيم فئة البدون في الكويت إلى عدة أصناف وشرائح وفئات:

الشريحة الأولى (كويتيون قبل التجنيس)

شريحة اعتبرتهم الدولة كويتيين وصنفتهم كبدون إلى أن يتم تجنيسهم، قصد تمييز الذي تم تسجيله عن الذي لم يتم تسجيله بعد وتضم فئتين:

فئة سائر الكويتيين الذين اعتبرتهم الدولة كويتيين وشَرَعَتْ في عملية لتجنيسهم بجنسية كويتي مؤسس، إلا أنها ولكي تميز الذين لم يتم تجنيسهم منهم بعد عن الذين تم تجنيسهم، قامت بتصنيفهم تحت اسم "بدون"، إلى أن يتم تجنيسهم.

فئة عديمي الجنسية الذين حلَّ القضاء الكويتي مشكلتهم القانونية بتجنيسهم بجنسية كويتي درجة ثانية، وذلك في سلسلة من المرافعات والقضايا الشَّهيرة في ستينيّات القرن العشرين، وقد تمَّ هذا التجنيس تنفيذا لمراسيم حقوق الإنسان الصّادرة عن المؤسَّسات التّابعة لهيئة الأمم المتحدة . وهم أيضا قامت الدولة بتصنيفهم تحت اسم "بدون"، إلى أن يتم تجنيسهم.

الشريحة الثانية ("بدون" مَحرُومُون من التجنيس)

شريحة لا تعتبرهم الدولة كويتيين، وتصنفهم ك"بدون" عديمي جنسية أو أنهم أخفوا جنسيتهم، وتضم مجموعتين:

المجموعة الأولى (كويتيون بدون جنسية):

وهم عديمو الجنسية القانونية، وهناك أيضا من لديه منهم وثائق تثبت أن لهم أصولا أخرى في الكويت قبل عام 1929 أو بعدها بقليل، وأن آباءهم وأجدادهم استقروا بالكويت ولديهم أقارب من الدرجة الأولى ممن يتمتعون بالجنسية الكويتية. وهذه هي الشريحة الغالبة من حيث العدد مقارنة بالشريحة الثانية. **وتضم الفئات الآتية**:

- فئة البدو الرحل الذين لم تطلهم عمليات التجنيس لكونهم دائمي الترحال.
- فئة عديمي الجنسية الذين عرضت عليهم الجنسية الكويتية من الدرجة الثانية، ولكنهم اعتقدوا أنهم يستحقون الجنسية من الدرجة الأولى بالتأسيس فرفضوها فأصبحوا عديمي الجنسية.
- فئة عديمي الجنسية الذين ولدوا في الكويت ولا يعرفون غير الكويت موطنا، ويعتبرون من الجيل الثالث إلى الرابع من "البدون".

المجموعة الثانية (أجانب أخفوا جنسياتهم):

هم من يحملون جنسية أخرى وأخفوها للحصول على مزايا المواطنة. فهم مواطنون يحملون جنسيات (عراقية، سعودية، إيرانية، شامية)، وعندما عمت الطفرة النفطية في الكويت أخفوا جنسياتهم للتمتع بميزات المواطنة الكويتية، وادعوا أنهم "بدون". وهذه الشريحة تشكل قلة مقارنة بالشريحة الأولى من حيث العدد ، ورغم ذلك فإن السلطات الكويتية تتحجج بهذه الشريحة رغم قلتها كذريعة لحرمان الشريحة الأولى من الحق في الجنسية.

تسمية البدون في الكويت:

أطلقت تسمية "بدون" منذ سنوات على الذين يعيشون في الكويت ولا يحملون أية وثائق تثبت انتماءهم الوطني.

ويُعرف "البدون" بهذا الاسم نسبة لكونهم "بدون جنسية" أي عديمي جنسية أو غير محددي الجنسية وفي بعض الأحيان أهل البادية. ويعود السبب الرئيسي في تسميتهم بهذا الاسم إلى الفترة التاريخية ما بين 1960 حتى عام 1979 حيث تدرَّج مُسمَّاهم في الوثائق الرسمية من "غير كويتي" ثم "بدون جنسية" إلى "مقيم بصورة غير شرعية".

ولقد مرت تسمية "البدون" في الكويت بمراحل متعددة، وعلى الرغم من التشابه في التسميات بين الشريحتين ـ السابقتي الذكر ـ إلا أن مصادر وتطورات التسميات القانونية منها والدارجة شعبيا في الكويت مختلفة تماما لكون الشريحتين منفصلتين زمانيا وسببيا.

تسمية الشَّريحة الأولى

رسمياً

رسميًّا، تم إطلاق تسمية "البدون جنسية" إبان فترات التجنيس التي قامت بها الحكومة الكويتية ممثلة بلجان التجنيس التابعة للإدارة القانونية وإدارة الأمن العام (وزارتي العدل والداخلية حاليا) في الأعوام من 1959 إلى 1965، على الأفراد والعائلات الذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية لتمييزهم عن الذين تم تجنيسهم، كضرورة قانونية اضطرارية حينها، لتبيان صفتهم في معاملاتهم الرسمية مع الدولة إلى أن يتم تجنيسهم، وكانت هذا الاضطرارية في التسمية ناتجة عن بطء عملية التجنيس الناتجة بدورها عن بدائية وسائل النقل وبعد بعض سكان البادية عن مراكز اللجان.

◂ شعبيًّا

شعبيًّا، انتقلَتْ هذه التسمية للأوساط الشعبية الكويتية في سياق تعاطيها مع الشأن العام رسميا من خلال مجلس الأمة الكويتي من جهة، وفي إطار تناقلها بين الأفراد من جهة أخرى.

ولقد برزت هذه التسمية أيضا في أواخر الستينيات حين قامت مجموعات أشخاص من جنسيات مختلفة برفع دعاوى قضائية ضد الحكومة الكويتية مطالبة بالتجنيس إسوة بالمواطنين المستحقين، وقامت الدولة بتجنيسهم بعد نطق القضاء بأحقيتهم المطلقة.

تسمية الشَّريحة الثانية:

مرت تسمية هذه الشريحة بمراحل متعددة تغير فيها معنى مصدر التسمية إلى معان أخرى، فمنها ماله أصل قانوني ومنه ما درج عليه شعبيا.

◂ رسميًّا

رسميًّا، تم إطلاق تسمية "البدون جنسية" على فئة عديمي الجنسية، بدوافع مختلفة ومتناقضة خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى : أطلقت عليهم التسمية كحل لإشكال قانوني إنساني، فرض على الدولة استحداث نظم قانونية تحت مسمى "أنظمة البدون جنسية" تستوعب هذه المجموعات في المعاملات الرسمية اليومية منها والنافذة: مثل التعليم والعلاج المجانيَيْن، بالإضافة إلى شملهم بأنواع الدعم التمويلي والغذائي المكفول قانونا للكويتيين و البدون.

المرحلة الثانية : أطلقت عليهم التسمية كإجراء تمييزي إقصائي، في إطار سياسة الضغط المنظم على البدون الذي تنتهجها الدولة. وتأتي هذه المرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت في عام 1990، وفيها كانت المتغيرات الداخلية في الكويت، والخارجية الإقليمية منها والدولية قد تغيرت، وأصبحت هذه الفئة تشكل عبئا لا تستطيع الدولة تحمله، فقامت سلطات الدولة الثلاث التنفيذية ممثلة بالحكومة، والتشريعية ممثلة بمجلس الأمة الكويتي، والقضائية ممثلة بالمحاكم الكويتية بتقليص صلاحيات نظم "البدون" وتعديلها تدريجيا لتتواءم مع المستجدات، تحت مسمى "أنظمة المقيمين بصورة غير قانونية"، والتي لا تتماشى مع الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة

◂ شعبيًّا

شعبيًّا، تم إطلاق تسمية "الكويتيين البدون" على فئة عديمي الجنسية، باعتبارهم أصحاب حق في الجنسية الكويتية، وكان اختصارًا للفظ آخر هو البدو الرحل الذين لم تطلهم عمليات التجنيس لكونهم دائمي الترحال، وكون هذا الادعاء قانونيا من خلال إحصاء عام 1965 الذي شمل كل سكان الكويت المواطنين منهم والمقيمين، وتوثيقيًّا من خلال الكتب والمراجع التاريخية مثل: كتاب تاريخ الكويت للمؤرخ العلامة عبد العزيز الرشيد، وكتاب تاريخ الكويت السياسي لحسين خلف الشبخ خزعل الكعبي حفيد أمير المحمرة، وعُرفًا كَوْنَ سكان الكويت بادية وحاضرة يعرفون بعضهم، فقد أطلقت عليهم هذه اللفظة وهي "الكويتيون البدون"، وأصل الكلمة يعود إلى الكويتيين البدون جنسية أي بمعني عدم حصولهم على الجنسية الكويتية، ومن ثم تحوَّرت وتماشت مع المسمى الرسمي للنظم السابقة الذكر، فأُطلق عليهم البدون اختصارا.

عدد البدون في الكويت:

تطور تعداد فئة البدون في الكويت بمرور الزمن وتباين الظروف المحيطة بهم.

عدد البدون في إحصاء 1965 (49.000) نسمة

يحمل أكثر من 49.000 نسمة صفة "غير محددي الجنسية" وذلك في إحصاء سنة 1965.

عدد البدون في عام 1985 (220.000)

بلغت أعداد البدون في الكويت طبقا لبيانات هيئة المعلومات المدنية 220.000 نسمة في يونيو 1985.

عدد البدون قبل غزو الكويت 1990 (350.000)

بلغت أعداد البدون ذروتها قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990 وفقا للتقديرات الرسمية التي ذكرتها منظمة Human Rights Watch نحو 350.000 نسمة. وهو رقم يقارب نصف تعداد الكويتيين في ذلك الوقت.
وعلى صعيد آخر ذكر الشيخ نواف الأحمد في عام 1985 بأن يبلغ عدد البدون 220.000

عدد البدون بعد تحرير الكويت 1991 (120.000)

تقلص عدد البدون إلى أقل من النصف أي إلى حوالي 100 ألف إلى 120 ألف نسمة حيث ترك معظمهم الكويت وبخاصة الشهادات العليا اصحاب الشهادات العليا والذين تعلموا ودرسوا في الكويت واستفادت منهم الدول ولا يستبعد أنهم حصلوا على جنسيات الدول التي استقروا فيها.

في عام 1993، أُنشئت "لجنة إحصائية لجرد إعداد البدون".

في عام 1996، تم تغيير "لجنة إحصائية لجرد إعداد البدون" إلى "اللجنة التنفيذية لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية".

عدد البدون في نهاية التسعينات (120.000)

تقدر منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) عدد من بقي من البدون داخل الكويت ب 120.000 نسمة في تقرير لها عام 2000، منهم 55% من هم دون سن 15 من عمرهم، ويصل معدل الإعالة في عائلاتهم إلى 7 أفراد في المتوسط، وتبلغ نسبة من هم دون التعليم المتوسط 87% ، وحاليا ازدادت نسبة الأمية في صفوفهم بعد عام 1990. كما يوجد عدد كبير منهم في المهجر في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا.

عدد البدون حالياً (160.000) نسمة

عدد البدون حالياً يتراوح ما بين (150.000 و 160.000) نسمة يعيشون حالياً في الكويت، وهو عدد يبلغ نحو ربع العدد الأصلي الذي كان موجودا في البلاد قبل حرب الخليج. ويذكر إيضا هناك الآلاف من البدون ليس مسجلين في الجهاز المركزي. بعد ان أتهمهم الجهاز بأنهم يحملون اصول اخرى لدول اخرى وهم مازالوا يعيشون في الكويت بسبب سياسة الضغط والتهجير التي تتبعها الحكومة في حقهم، وقد كانت الحكومة في العقود الثلاثة الأولى تتعامل مع هذه الفئة كمواطنين لحاجتها إلى جهودهم في خدمة البلاد، ولكن - ومع مرور الوقت - بدأت الحكومة تتنكَّر لحقوقهم شيئاً فشيئاً، حتى وصل بهم الحال إلى الوضع الحالي.

التسلسل الزمني لقضية البدون في الكويت

يتساءل الكثيرون عن المتسبب الرئيسي في وجود عدد كبير من المواطنين الذين لا يحملون هوية أو إثبات مواطنة وهم في الكويت، وعلى من تقع مسؤولية تفاقم المشكلة بعد الغزو العراقي للكويت 1990 واستمرارها إلى يومنا هذا، ولتوضيح الأمر لابد من الرجوع إلى التاريخ السياسي للكويت واستقراء الماضي بعين ثاقبة منصفة.

فترة ما قبل منتصف الثمانينيات

الفرع الأول : صدور قانون الجنسية في عام 1959

بدأت مشكلة " البدون في الكويت" عام 1959 عندما صدر قانون الجنسية في الكويت، إذ أنه لم يضع حلولا لمن يطالب بالجنسية الكويتية بعد هذا التاريخ. كما أن عملية التسجيل كانت معيبة بعدة اختلالات ونقائص.

استقلال الكويت عام 1961

برزت مشكلة "البدون في الكويت" إلى السطح بشكل واضح بعد استقلال الكويت عام 1961 وقامت الدولة بمعاملة أبناء هذه فئة معاملة الكويتيين باستثناء التمتع بالحقوق السياسية وكانت تتعامل معهم كأمر واقع في البلاد حيث تم انخراط الكثير منهم آنذاك في السلك العسكري في الجيش والشرطة وفي الوظائف الحكومية الأخرى فضلا عن ذلك فقد كان يتم تمييزهم تمييزا إيجابيا في طريقة التعامل معهم من قبل الدولة عن الجنسيات العربية الأخرى المقيمة في البلاد وتم بالفعل تجنيس عدد منهم خلال تلك الفترة. وإلى غاية منتصف ثمانينيات القرن العشرين لم يكن يعاني البدون من التمييز في الوظائف و الحقوق فكانوا يدخلون المدارس الحكومية ويستطيعون الحصول على وظائف حالهم كحال أي مواطن كويتي.

فترة ما بعد منتصف الثمانينيات

في عام 1986، بدأت الدولة في تغير سياستها تجاه البدون، وأصبحت تميل أكثر للتضييق عليهم قصد التخلص منهم، فولدت سياسة سرية عرفت باسم (الخطة السرية 1986).

فترة الغزو 1990-1991

في عام 1990، وقع غزو العراق للكويت، وهنا شرعت الحكومة الكويتية في تطبيق الخطة السرية بالتخلص من فئة البدون متهمة إياهم بعدم الولاء.

فترة ما بعد التحرير منذ 1991

تقلَّص عدد البدون إلى أقل من النصف أي إلى حوالي 100 إلى 120 ألف نسمة حيث ترك معظمهم الكويت نتيجة الضغط والتضييق المُمارَس ضدهم.

◄ سنة 1993

في عام 1993، أُنشئت "لجنة إحصائية لجرد إعداد البدون".

◄ سنة 1996

في عام 1996، تم تغيير "لجنة إحصائية لجرد إعداد البدون" إلى "اللجنة التنفيذية لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية".

سنة 1999

في عام 1999، وعدت الكويت بتقديم إعانات اجتماعية وتصاريح إقامة لمدة خمس سنوات إلى الأفراد المصنفين ضمن فئة "البدون" الذين يتخلون عن المطالبة بحقهم في الحصول على الجنسية الكويتية، وذلك كنوع من الضغط لحملهم على التخلي عن حقهم المشروع في الجنسية مقابل تمكينهم من حقوقهم الأساسية.

في نفس العام، أصدر أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مرسوما يقضي بمنح الجنسية لـ2000 من البدون سنويا، فتم إيقاف القانون ليتم إعادة البث فيه من خلال مجلس الأمة الكويتي البرلمان الذي أقر القانون. غير أن قانون التجنيس ل 2000 شخص كل سنة بقي حبرًا على ورق في ظل عدم التطبيق الفعلي له، حيث يتم إدخال ملفات لدول قريبة من الكويت ويتم إيقاف معاملة الجنسية للبدون بسبب قيود وهمية يتم فرضها على جميع البدون.

سنة 2000

بتاريخ 16 مايو 2000، أقر مجلس الأمة الكويتي تعديلا قانونيا يجعل ما يقل عن ثلث فئة "البدون" فقط مؤهلين للتقدم بطلب لاكتساب الجنسية الكويتية. والتعديل ينص على: "أن أفراد فئة البدون الذين يريدون التقدم بطلب اكتساب الجنسية لابد أن يكونوا مسجلين في إحصاء عام 1965، ولابد أن يثبتوا أنهم أقاموا في الكويت بصفة مستمرة منذ ذلك الحين". ويملك قرابة 45.000 من البدون تسجيلا في إحصاء 1965 أي أن الأغلبية تمتلك هذا الإحصاء. ولكن كان القرار حبراً على ورق لم يطبق

وفي أواخر سنة 2000 أقر مجلس الوزراء الكويتي بضرورة إجراء فحص جيني وراثي ما يسمى بالبصمة الوراثية للمتقدمين للحصول على الجنسية الكويتية من فئة البدون. وحقيقة الأمر كانت الحكومة تريد بأي حيلة فقط بصمات البدون

◄ سنة 2001

في عام 2001 بالتحديد شهر نوفمبر قامت الحكومة الكويتية واللجنة التنفذية باستدعاء جميع البدون إلى قيام تحليل DNA للحصول على الجنسية الكويتية, وبالمواقع كانت خدعة صنعتها الحكومة بهدف توفير أرشيف وبنك معلومات أمني لحكومة الولايات المتحدة في اتفاق أمني سري بين الحكومتين بعد أحداث 11 سبتمبر.

◄ سنة 2006

عَنْونَت الجرائد الرسمية في الكويت صفحاتها الأولى بعنوان عريض تحت مسمّى (فرصة لا تعوض للبدون)، وذلك لبيع جوازات سفر دول عربية وإفريقية للبدون، اتضح فيما بعد أنها عملية نصب وأن جميع الجوازات التي تم بيعها مزورة.

◄ سنة 2007

بتاريخ 30 مايو 2007، أقر مجلس الأمة الكويتي قرارًا يقضي بتجنيس 2000 شخص من فئة البدون في الكويت.

في نفس العام، وبالتحديد قبل نهاية العام بيوم واحد فقط، تم تجنيس 573 فردا من بينهم فقط 26 كويتي "بدون"، أما البقية فهم من دول الجوار أو من حاملي الجنسية لدول أخرى. في المقابل، حوالي 3.000 طفل كويتي "بدون" حُرِموا من شهادة ميلاد، مما تسبب في حرمانهم من العلاج واللقاحات اللازمة وكذا التعليم، وحتى تحديد هوية رسمية لاسم الطفل.

◄ سنة 2008

في عام 2008، تم سحب الجنسية الكويتية من 5 أشخاص لإخراج الحكومة من مأزق الاستجوابات من بعض النواب كما تم إنشاء لجنة عليا سميت بلجنة ثامر ولا يعرف مدى صحة قراراتها خاصة أنها غير مؤطرة دستوريا أو قانونيا في اتخاذ التدابير الفعلية للتجنيس في المنح أو الرفض وفي نفس السنة لم يتم تطبيق قانون تجنيس 2000 كويتي "بدون".

سنة 2009

في عام 2009، صدر أول قرار قضائي مستند إلى أحقية الفرد في الحصول على عقود زواج وشهادات ميلاد، علما بأن هذه القرار يدين السلطة التنفيذية في عدم تطبيقها القانون منذ بدء قانون الجنسية وحتى وقتنا هذا، ونظرا للتحايل في عدم تطبيق القانون أوصل الأفراد المعروفين باسم الكويتيين البدون إلى اللجوء للقضاء كجهة تصدر منها وثائق رسمية.

في نفس العام وبالضبط في اليوم العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 ديسمبر 2009 للمرة الأولى في تاريخ الكويت تتحول الدولة إلى دولة بوليسية حيث يتم محاصرة مجلس الأمة بعدد لا يُستهان به من قوات الشرطة والجيش وقامت بإغلاق المنافذ وتحويل السيارات وإحداث ازدحام مروري وقد كان لهذا أثر في عدم اكتمال النصاب في مجلس الأمة ومن ثم إلغاء الجلسة المقررة وكان الغرض من ذلك هو إبطال جلسة إقرار قانون الحقوق المدنية للكويتيين البدون وكان قد تمكن هذا القانون من المرور من طرف لجان قامت باعتماده ولقد اضطر المجلس إلى إلحاقه بجلسة أخرى بتاريخ 12 ديسمبر 2009 وهي الجلسة التي تم ترحيلها هي الأخرى إلى جلسة أخرى بسبب تعارضها مع جلسة مخصصة لقضية القروض وإيضا في نفس السنة لم يتم تطبيق قانون تجنيس 2000 كويتي بدون. الذي اقره أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر.

سنة 2010

في عام 2010، أصدرت منظمة (هيومن رايتس ووتش) تقريرا تنتقد فيه الكويت على إساءة معاملة نحو 100.000 من "البدون"،و قالت أن الدولة لم تعترف بحق هؤلاء الذين يقيمون في الدولة منذ فترة طويلة بالحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة. وأضافت المنظمة أن هؤلاء "يواجهون قيودا في الحصول على الوظائف والرعاية الصحية والتعليم والزواج وتكوين أسرة"، داعية الحكومة الكويتية إلى الاعتراف بحقهم في الحصول على الجنسية.

بتاريخ 12 مايو 2010 شارك وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد العفاسي في محكمة العدل الدولية في جنيف. ولاقت كلمته الكثير من الانتقاد على المستوى الشعبي وكذا من طرف نواب مجلس الأمة، حيث ذكر أن "الكويتيين البدون" يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والاجتماعية. واخفى حقائق القضية كلها من معانات وظلم واضطهاد نفسي وكانت شهادة زور ضد الكويتيين البدون . إثناء عودة العفاسي الى الكويت تعرض الى عدة أمراض ادي الامر الى وفاته فوراً في المستشفي.

وفي نفس العام إيضا قام مخفر تيماء (الجهراء) احتجاز مدير موقع منتديات فرسان البدون 'بندر الفضلي' على خلفية ادعاءات غير منطقية ومن دون أي مسوغ قانوني يدعوا لاحتجازه و تقييد حريته. وكانت نتيجتها على تعهده بأغلاق الموقع في الأيام المقبلة

◄ سنة 2011

في تاريخ 13 يونيو 2011 كان الظهور الأول للناشط الأنساني عبدالحكيم الفضلي عندما حضر مؤتمر Human Rights Watch الذي حصل في الكويت وذكر الفضلي امام الجميع بأعلى صوته "ماعندنا حقوق" وبعدها في أشهر قليلة قبض عليه مع شخصين أثناء حملة "المناطيد" التي يقيمها البدون بين فترة وأخرى في ساحة الحرية بـ تيماء،

في نفس العام، انطلقت أول مظاهرة من تنظيم "البدون" وكانت في ساحة "تيماء" للمطالبة بحقهم في الجنسية الكويتية وتمكينهم من الحقوق الأساسية، والتي واجهتها السلطات الكويتية بالقمع والاعتقالات.

◂ سنة 2012

بتاريخ 3 أكتوبر 2012، قامت الحكومة برفع كتاب عدم تعاون مجلس الأمة، مستهدفة بذلك كسب ود المعارضة التي طالبت بحله، حتى يتغاضوا عن قضية الكويتيين البدون.

◂ سنة 2013

خرج الناشط الحقوقي عبدالله عطا الله وأطلق عبارات كبيرة إلى أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح (أنا يا سمو الأمير ما أحللك أي لا أسامحك، أو لا أستثنيك), وجميع وزراء الداخلية مجرمون بحق قضية "البدون") وبهذه العبارات تكون شهادة إلى يوم الدين.

◂ سنة 2014

في عام 2014، عرضت الحكومة الكويتية على "البدون" جنسية جزر القمر كوسيلة لجعل الحوافز مجانية مثل التعليم والرعاية الصحية والحق في العمل المتاح.

◂ سنة 2016

في عام 2016، صرح وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء مازن الجراح بأنه غير مستعد لقبول أي ضغوطات من أمريكا بخصوص "البدون" ، كما أن من بين 110.000 شخصا من غير محددي الجنسية هناك نحو 80.000 شخصا لا أمل لهم في الحصول على شرف الجنسية الكويتية، كما أن هناك 32.000 شخصًا من غير محددي الجنسية قد يحصلون على الجنسية الكويتية ولكن ذلك ليس بالضرورة لأن الأمر سيادي. مؤكدا على سعي الكويت مع دولة جزر القمر ودولتين غيرهما للقيام بإصدار جوازات سفر وشهادات جنسية للبدون في الكويت.

انظر القسم السادس : المظاهرات والاعتقالات.

◄ سنة 2018

في عام 2018، أصدرت وزارة التربية قرارا بمنع التحاق أطفال البدون بالمدارس الخاصة إذا رفضت "لجنة المقيمين بصورة غير قانونية" إصدار أو تجديد بطاقاتهم. وأثار هذا القرار استياء عارما بين الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي. مما دفع وزارة التربية إلى إلغائه.

في نفس العام، وافق مجلس الأمة على إدخال تعديل على المادة 29 من قانون الجيش الكويتي يقضي بإعادة قبول أبناء البدون في السلك العسكري. وكان قد تم حرمانهم من دخول الجيش في تعديل سابق عام 1993. وجاء هذا التعديل الجديد استجابة لحاجة الدولة الآن لأعداد البدون في الجيش.

الجنسية الكويتية

تعرف الجنسية على أنها رباط قانوني بين الفرد والدولة تمنحه حقوقًا بأمر القانون وبدون الجنسية لن يستطيع الفرد العيش بالأساس بسهولة ولا الحصول على متطلبات الحياة الأساسية لغياب ورقة حكومية تحمل اسمه وسيحمل لقب بدون. والدول تحدد الجنسية من خلال إثبات صلة الشخص بها على أساس النسب أو الميلاد أو الإقامة وتثير الجنسية الكويتية جدلا واسعا بسبب قضية البدون الذين تم حرمانهم من الحق في الجنسية وتبعا لذلك تم حرمانهم من الحقوق الأساسية المرتبطة فأين هو الخلل الكامن في الجنسية الكويتية؟ هل هو خلل في التشريع أم في التطبيق؟ أم هو خلل متشعب المنابع؟

قانون الجنسية الكويتي

الفرع الأول : الجنسية الكويتية في دستور دولة الكويت

عرفت دولة الكويت عبر تاريخها الحديث أربعة دساتير: الدستور الأول (1921)، الدستور الثاني (1938)، الدستور الثالث (1961)، الدستور الرابع والحالي (1962).

تنص المادة 27 من دستور دولة الكويت على أن "الجنسية الكويتية يحددها القانون ولا يجوز إسقاط الجنسية أو سحبها إلا في حدود القانون".

تنص المادة 82 من دستور دولة الكويت على أن "يشترط في عضو مجلس الأمة.. أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون".

الجنسية الكويتية في قانون الجنسية الكويتي

صدر قانون الجنسية الكويتية عام 1959.

◄ أولا . الجنسية الكويتية بالتأسيس:

حسب المواد 1 و 2 و 3 من قانون الجنسية الكويتي، فإنه يعتبر كويتيا بالتأسيس أي من المؤسسين لدولة الكويت، وتكون له الجنسية الكويتية بالتأسيس كل شخص:

- له تواجد وجذور قبل عام 1920 وكان محافظا على إقامته العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون (عام 1959). و"تعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع. ويعتبر الشخص محافظاً على إقامته العادية في الكويت حتى لو أقام في بلد أجنبي، متى كان قد استبقى نية العودة إلى الكويت".

- ولد في الكويت أو في الخارج لأب كويتي.

. ولد في الكويت أو في الخارج لأم كويتية، وكان مجهول الأب، أو لم تثبت نسبته لأبيه قانونيا.

- ولد في الكويت لأبوين مجهولين.

◄ ثانيا . الجنسية الكويتية بالتجنيس

حسب المادتين 4 و 5 من قانون الجنسية الكويتي، يمكن منح الجنسية الكويتية لتكون له الجنسية الكويتية بالتجنيس للشخص:

- الذي يتوفر على جنسية أخرى بشروط محددة.

- الذي أدى للبلاد خدمات جليلة.

- المولود من أم كويتية، المحافظ على الإقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد إذا كان أبوه الأجنبي أسيرا أو طلق أمه طلاقا بائنا أو توفى عنها.

- الذي أقام في الكويت عام 1965 وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية. وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع.

وتنص المادة 8 من قانون الجنسية الكويتي على أن زوجة الكويتي تحصل على الجنسية الكويتية التي تعطيها بعض الامتيازات كالوظيفة والزواج. وتبقى حقوقها محدودة وليس من حق أبنائها بعد زواجها من غير كويتي التجنس على جنسية والدتهم.

كيف تم حرمان البدون من الجنسية الكويتية؟

◄ الفرع الأول: أسباب تشريعية

لقد بدأت مشكلة " البدون في الكويت" عام 1959 منذ صدور قانون الجنسية في الكويت، إذ أنه أخذ باكتساب الجنسية بحق الدم، أي أنها تورث من الأب للابن، ولم يضع حلولا استباقية لمن يطالب بالجنسية الكويتية بعد هذا التاريخ.

كذلك كان شرط الحصول على الجنسية هو الإقامة في الكويت في الفترة من عام 1920 لعام 1950، لكن في الحقيقة لم تكن هناك أي إحصائيات رسمية للمواطنين قبل عام 1950 تخول للدولة منحهم الجنسية.

إن قانون الجنسية الكويتي ينطوي على الكثير من الظلم لفئة البدون، فهو يقصيهم من الحق في الجنسية الكويتية بالتأسيس رغم أحقية أغلبيتهم فيها، كما أن المقتضيات المنظمة للتجنيس فيها تتساهل مع من يتوفر على جنسية بلد آخر في تمييز واضح في حق من لا يتوفرون على جنسية أخرى ولا يعرفون من البلدان غير الكويت.

ولعل من النصوص القانونية التي عانى أفراد البدون منها نجد أيضا المادة 22 من قانون الجنسية الكويتي التي تنص على أنه "لا يجوز إعطاء جواز سفر إلا لمن تثبت له الجنسية الكويتية"، والتي تحرم البدون من حقهم في التنقل والسفر بحرية.

انظر المواد 1 و 2 و 3 من قانون الجنسية الكويتي انظر المادتين 4 و 5 من قانون الجنسية الكويتي

كما أن المادة 82 من الدستور الكويتي جعلت عضوية مجلس الأمة حكرا على من يتوفر على الجنسية الكويتية بصفة أصلية، دون من تم تجنيسه أو منحه الجنسية.. وهي مادة تقصي البدون بصفة تامة من تمثيل برلماني، حتى لو حصل على الجنسية الكويتية، لأنه سيبقى في نظر القانون صاحب جنسية بالتجنيس وليست جنسية أصلية، وبالتالي لا أمل للبدون في شخص يمثلهم في البرلمان ولو كان بدون سابق تم تجنيسه. وبالتالي، لا أمل لهم في تشريع قانوني يراعي مصالحهم جديا.

تجدر الإشارة إلى أن قانون الجنسية الكويتي صدر عام 1959، وشكلت لجان التجنيس وتم منح الجنسية الكويتية إلى غاية عام 1964، والعديد ظُلموا ولم يُمنَحوا الجنسية، وحدثت الكثير من المشاكل ومنها مشكلة غير محددي الجنسية (البدون)، فأين وجد الخلل؟

◄ الفرع الثاني : أسباب تاريخية

تعود قضية البدون في الكويت إلى الستينات من القرن الماضي، حيث تعتبرهم الحكومة مقيمين بصورة غير قانونية، بينما يطالبون هم بالحصول على الجنسية الكويتية. وترجع أهم الأسباب التاريخية في إخفاق البدون في الحصول على الجنسية الكويتية ما يلي:

- قصر فترة الإعلان عن التقدم إلى طلب الجنسية الكويتية، وضعف حملة التوعية الرسمية بأهمية الحصول على الجنسية آنذاك، خصوصا في أوساط السكان المقيمين خارج المدينة ما بعد عام 1959.

- قصر فترة عمل اللجان التي منحت الجنسية في ذلك الوقت، فحصل على الجنسية من سارع، ولم يحصل عليها من تأخر.

- اعتبار الإقامة في الكويت بين عامي 1920 و 1950 شرطا للحصول على الجنسية بمختلف درجاتها، مما منع الكثير من المواطنين آنذاك من الحصول عليها، خصوصا إذا عرفنا أنه لم تكن هناك أي إحصاءات رسمية قبل عام 1950 يمكن الاستناد إليها لضمان تجنيس جميع من يستحقها.

- تأثير العوامل القبلية والطائفية والقناعات الشخصية على اتجاهات وسلوك أعضاء اللجنة المانحة للجنسية، الأمر الذي ضيع حقوق الكثيرين من المواطنين المقيمين في البلاد منذ عقود طويلة من الزمن.

- الأمية المنتشرة بين المواطنين آنذاك، والتي ساهمت بفاعلية في التأثير السلبي على استيعاب الناس لأهمية الحصول على الجنسية

خصوصا أن البلاد كانت تمر في فترة انتقالية من المجتمع البدائي القبلي إلى مجتمع المؤسسات المدنية والنظام الدستوري.

- تباطؤ الحكومة وعدم اهتمامها لإيجاد حل مبكر للمشكلة منذ البداية، الأمر الذي أدى إلى تفاقمها لتصبح مع مرور الوقت معضلة يصعب حلها كما هي عليها الآن.

- رفض البعض للجنسية الثانية (بالتجنيس) والمطالبة بالأولى (بالتأسيس) وسكوت الدولة عنهم في ذلك الوقت ومعاملتهم معاملة الكويتي بالتأسيس، رغم عدم امتلاكهم لوثيقة الجنسية الكويتية لأنه رفضها وأصبح بدون جنسية.

◄ الوضعية الحالية

وتقسم السلطات البدون إلى مجموعتين؛ الأولى هي "عديمو الجنسية القانونيون"، وأصحابها لا يتمتعون بأي جنسية، وسيبقون كذلك إلى أن يُمنحوا الجنسية الكويتية أو يَكتسبوا جنسية دولة أخرى.

أما المجموعة الثانية، فهي فئة "عديمو الجنسية الفعليون" وهم الذين تقول الحكومة الكويتية إنهم أخفوا جنسياتهم الفعلية ويصعب إثبات انتمائهم إلى أي دولة أخرى.

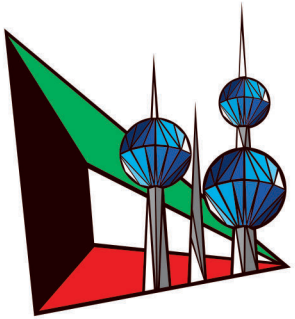

الخطة السرية 1986

يتساءل الكثيرون عن المتسبب الرئيسي في وجود عدد كبير من المواطنين الذين لا يحملون هوية أو إثبات مواطنة وهم في الكويت، وعلى من تقع مسؤولية تفاقم المشكلة بعد الغزو العراقي للكويت 1990 واستمرارها إلى يومنا هذا. إن ما تعيشه فئة البدون من تضييق الآن ترجع إلى سياسة سرية اتخذت كمرجع للتعامل معهم، واشتهرت فيما بعد باسم "الخطة السرية 1986". هذه الخطة مرت بمرحلتين:

◄ مرحلة التخطيط

في فترة ما قبل منتصف الثمانينات، كانت دولة الكويت تستفيد من فئة "البدون" بدمجهم في إحصاءات الدولة ككويتيين يتمتعون بحمل الجنسية، مما كان يتيح لها تصدير كميات البترول حسب اتفاقيات منظمة أوبك التي كانت الكمية المسموح بتصديرها بناء على عدد الأفراد لكل دولة.

وفي عام 1983 قامت منظمة أوبك بتعديل الاتفاقية إلى نظام الحصص للدول، ولم يعد عدد الأفراد في الدولة محددا أساسيا لكميات البترول المسموح بتصديرها. وبالتالي، لم يعد لدولة الكويت مصلحة في فئة الكويتيين البدون واستنفذت حاجتها منهم، وهنا بدأت سياسة الحكومة الكويتية بالتغيّر تجاههم وأصبحت تميل أكثر للتضييق عليهم.

في عام 1986، أخذت الحكومة في تغيير سياستها تجاههم، واتباع قوانين غير مكتوبة تفيد بالتنصل منهم شيئًا فشيئًا ، فولدت سياسة سرية اتخذت كمرجع للتعامل مع فئة الكويتيين البدون، واشتهرت فيما بعد باسم (الخطة السرية 1986)، وتم نشر هذه السياسة على صحيفة الطليعة سنة 2003، حيث قام البعض بتسريبها وافتضاحها، ولاقت استهجانًا واسعًا في الأوساط السياسية والاجتماعية، وحتى هذا الوقت لم يتم معرفة من قام بتسريبها وما الأهداف من ذلك.

◄ مرحلة التنفيذ

أثناء غزو العراق للكويت عام 1990، شارك الكثير من البدون في الدفاع عن الكويت وخاصة العسكريين منهم ، حيث كان معظم "البدون" يخدمون في سلكي الجيش والشرطة، وكانوا يشكلون 80% من الجيش الكويتي ، ومنهم من استشهد في الحرب، ومنهم من أصابته عاهة مستديمة، ومنهم من أخذ أسيرا لدى العراق، ومنهم من خرج مع القوات الكويتية إلى السعودية ودخل مع قوات التحالف في حرب تحرير الكويت . ويقدر عدد الشهداء الكويتيين البدون بـ 140 شهيد من أصل 600 شهيد كويتي مسجلين ومعترف بهم لدي مكتب الشهيد.

من الجانب الآخر، شارك عدد قليل من البدون مع الجيش العراقي ضد الكويت، وبعضهم التحق بصفوف الجيش الشعبي العراقي تحت تهديد السلاح . فوجدتها الحكومة الكويتية فرصة ذهبية لتطبيق الخطة السرية 1986 التي تهدف إلى التخلص من فئة البدون، واتهمت أفراد فئة البدون جميعهم بعدم الولاء، مما زاد في تعقيد الأوضاع.

الغالبية العظمى من "البدون" الذين كانوا يخدمون في سلكي الجيش والشرطة، تم طردهم من الخدمة في أعقاب تحرير الكويت بسبب أصولهم العراقية ولاتهامهم بالتعاون مع القوات الغازية، كما قتل العديد منهم دفاعا عن الكويت.

وتقلَّص عدد البدون إلى أقل من النصف، أي إلى حوالي 100 إلى 120 ألف نسمة حيث ترك معظمهم الكويت، وبخاصة أصحاب الشهادات العليا والذين تعلموا ودرسوا في الكويت واستفادت منهم الدول التي استقروا فيها، ولا يُستَبعدُ أنهم حصلوا على جنسياتها.

في سنة 1993، أُنشِئت "اللجنة المركزية لتسوية أوضاع البدون"، واستمر العمل بها حتى عام 1996 حيث تم تغييرها إلى "اللجنة التنفيذية لشؤون المقيمين إقامة غير قانونية".

الطاغية صالح الفضالة

صالح الفضالة

عندما نتكلم عن فرعون الذي حكم مصر 17 عامًا قبل الميلاد وجعل شعبه مُهانًا ذليلاً وعبيدًا له ولقومه، فإننا نجد نسخة طبق الأصل له في هذا الزمان تمثلت في أشخاص تضع الأسرة الحاكمة بين أيديهم سلطة كبيرة لممارسة جبروتهم وظلمهم وعدوانهم على فئة مستضعفة لا حول لها ولا قوة ومن بين فراعنة هذا الزمان نجد فرعون الكويت الطاغية المستبد صالح الفضالة، رئيس "الجهاز المركزي للقيمين بصورة غير قانونية (البدون) " الذي يتحكم في رقاب 120.000 شخصًا من فئة البدون، ويمارس عليهم جميع أنواع الضغوط اللاإنسانية ويغلق أمامهم جميع الأبواب والفرص دون أن يترك لهم أي أمل في المستقبل. فهو يُضيّق عليهم ويحرمهم من جميع الحقوق الأساسية من الحق في إصدار هوية والحق في العمل والحق في الزواج وحتى الحق في تملّك منزل أو سيارة فقد كان يسعى منذ عدة لسنوات لصنع هذا الجهاز المحرم دوليًا والغير قانوني والمصيبة الأعظم بأنه في مقر الجهاز المركزي كان يتم إعدام البشر وكأنهم يريدون أن يوصلوا رسالة إلى البدون بأنه سيتم إعدامهم فردًا فردًا .

لمن لا يعرف صالح الفضالة، أو (العم صالح الفضالة) كما يحلو للبعض أن يسميه، من مواليد 1949، وهو نائب سابق في مجلس الأمة الكويتي، ونائب رئيس مجلس الأمة 1985 و 1992، وشغل منصب نائب رئيس الحركة

الدستورية المطالبة بعودة الحياة البرلمانية عقب حل مجلس الأمة عام 1986، ورئيس منظمة برلمانيون كويتيون ضد الفساد !!. وهو من أكثر المعارضين لتجنيس فئة البدون ويملك عقيدة عنصرية في هذه القضية.

في عام 2011، صدر قرار بتحويل "لجنة المقيمين بصورة غير قانونية" والمعنية بشؤون فئة عديمي الجنسية (البدون) إلى "الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية" وتم تعيين صالح الفضالة رئيسا لهذا الجهاز بدرجة وزير. ولقد تم التجديد له بعد انتهاء الخمس سنوات الأولى مع أنه لم يحقق أي إنجاز ملموس في حل هذه القضية رغم البهرجة الإعلامية والتطبيل. ومازال رئيساً للجهاز حتى هذه اللحظة.

منذ تعيين صالح الفضالة على رأس اللجنة، وهو يمارس ضغوطا منظمة ضد فئة الكويتيين البدون لإجبارهم على التخلي عن حقهم في الجنسية الكويتية وفي حقوقهم الأساسية، فمنذ البداية قام بإرسال كتب إلى الهيئات والوزارات بعدم التعامل مع فئة عديمي الجنسية (البدون) وعدم تعيينهم إلا بعد الرجوع للجهاز. مما أثار عدة استهجانات من قبل الفئة وأدى إلى سلسلة من الإحتجاجات والمظاهرت منذ ذلك الحين. وقام أيضا بالضغط على البدون لأجل التوقيع والاعتراف بجنسية لا يحملونها، وإلا سيتم حرمانهم من بطاقة المراجعة والتي تنتهي كل سنة في أحسن الأحوال أو ثلاث شهور حسب ما يراه المسؤولون في الجهاز وذلك في انتهاك صارخ للقوانين المحلية والدولية حتى أن أحد الشباب حاول الانتحار أمام محكمة الجهراء بتاريخ 26 فبراير 2018 جراء هذه الضغوط والممارسات.

إن جميع من يعرفون هذا الرجل يعرفون شطحاته الإعلامية ويتذكرون ذلك التصريح الشهير الذي أطلقه بعد عدة شهور من توليه المنصب في تلك المقابلة التي أجراها معه التلفزيون الكويتي في شهر مايو من عام 2013، حين قال: (إننا بعد دراسة مستفيضة لملفات فئة البدون توصلنا أن هناك 34 ألف ملف لهذه الفئة مستوفون للشروط التي من أهمها إحصاء

سنة 1965 وهم يستحقون الجنسية). وفي ذات الوقت يعرفون أن ملفات هؤلاء المستحقين ـ وفق حساباته ـ تم طيها في سجل النسيان من خلال فرض بعض الإجراءات مثل القيود الأمنية التي هي بدعة حكومية للتهرب من تجنيسهم.

وإن من يعرفون هذا الرجل أيضا يتذكرون تصريحه في نفس المقابلة عندما أخبر الكويت والعالم باكتشافه العبقري المذهل، حينما قال (إننا توصلنا أن لإحصاء 67 ألف بدون يدَّعُون أنهم "بدون"، وتتوفر لدينا وثائقهم مع جنسياتهم الحقيقية ومع الأدلة). والغريب في الأمر أنه حتى الآن مازال عاجزًا عن إثبات ادعاءاته الباطلة، فإذا كانت لديك كل هذه المعلومات والأدلة السرية حول البدون، لماذا لم تكشفها للكويتيين وللعالم؟ لماذا لم تحول هؤلاء إلى القضاء بتهمة التزوير؟ أم أن أدلتك مجرد افتراءات ليست لها وجود أساسا؟

ولقد ردَّ أمين سر "لجنة الكويتيين البدون" الناشط نواف البدر على إعلان الجهاز المركزي بأن 67 ألف "بدون" تتوفر لديهم جنسياتهم الحقيقة، حيث قال (الذي تتوفر لديه جنسية من بلد آخر هو ليس "بدون"، ولكن نحن نعلم علم اليقين بأن هذه المعلومات غير صحيحة)، وأضاف (لماذا لا يتم محاسبتهم).

وحقيقة إذا كان قرار الفضالة بخصوص المستحقين الجنسية غير ملزم وهو استشاري فقط للحكومة، فليس هناك أي حاجة أو مبرر لصرف نقود من المال العام على الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية، وحتى تسمية "المقيمين بصورة غير قانونية" هي تسمية استفزازية، فكيف لمن يعيشون في الكويت منذ عشرات السنين كمُكَوِّن وجزء مهم من نسيج المجتمع الكويتي وكانوا يعامَلُون معاملة الكويتيين قبل أن يتحولوا لمقيمين بصورة غير قانونية؟

إنّ المسمى صالح الفضالة هذا دائما ما يحاول أن يُروِّج لمبررات يحاول أن يبرِّر بها سلوكه العدواني تجاه البدون دون أن يتمكن من تقديم ولا دليل

واحد يدعم به مبراراته وادعاءاته الكاذبة التي ينشرها بين الحين والآخر في مختلف المنابر الإعلامية التي تستضيفه، سواء في مقابلات تلفزيونية أو مقالات صحفية.

وإنّ الفضالة والجهاز المركزي الذي يسيّره يتحملان معًا مسؤولية حوادث الانتحار التي أقدم عليها بعض أفراد البدون كنتيجة مباشرة للضغوط الممارسة عليهم من قبل هذا الرجل وهذا الجهاز.

في عام 2017، كشفت إحصائيات أخرى صادرة عن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية عن توصله إلى الجنسيات الحقيقية لـ11 ألفاً و628 من المقيدين لديه ضمن فئة البدون منذ بداية عمله العام 2011 وحتى 2017. إن من يقرأ هذه الأرقام يُخيَّل له أن الجهاز فعلا يتوفر على جنسيات حقيقية لذلك العدد من البدون، بينما الحقيقة أن هذا الجهاز لو كان فعلا يتوفر على الجنسيات الحقيقية لهؤلاء لقام بفضحها ونشرها وترحيلهم إلى بلدانهم الحقيقية وبالتنسيق مع حكوماتها، وهذا هو الذي لمْ يحدث إطلاقا.

لو كان صالح الفضالة يتوفر حقا على وثائق تثبت توفر هؤلاء البدون على جنسيات أخرى، لَمَا بذل كل هذا المجهودات طيلة كل هذه السنوات في الضغط عليهم ومساومتهم لدفعهم للتوقيع على إقرارات بانتمائهم إلى جنسيات أخرى، لأن من يتوفر على وثيقة إثبات لا يحتاج إلى إقرار.

في عام 2016 أيضا، قال الفضالة (إن عدد "البدون" تراجع بفضل جهود هذه المؤسسة إلى ما دون 90 ألف شخص. واصفا هذا الرقم بأنه الأدنى منذ 45 عاما، متوقعا أن ينخفض هذا الرقم خلال إحصائية نهاية العام الجاري. والغريب في الأمر أنه لم يذكر أن تراجع العدد بهذا الشكل لم ينتج عن حملات تجنيس تنهجها الحكومة، وإنما نتج عن عمليات ضغوط وترهيب من قبل الحكومة، زادت وتيرتها منذ عام 2011 وأدت إلى هروب الكثير من شباب البدون إلى الخارج، وخاصة منهم الذين شاركوا في المظاهرات والاحتجاجات.

هل يعلم الفضالة والمطبِّلون له أن هناك أكثر من 20 ألف طفلاً من فئة البدون ليس لديهم شهادات ميلاد، وأنّ هناك عشرات الآلاف من عقود الزواج غير مصادق من وزارة العدل بل إن هناك من انتقل إلى رحمة الله ورفضت وزارة الصحة استصدار شهادة الوفاة له و المطلوبة من أجل استخراج شهادة أخرى هي شهادة حصر الورثة .

بالإضافة إلى أن هذا الجهاز واللجنة السابقة للبدون ورطت أكثر من 30 ألف فردًا من فئة البدون للحصول على جوازات مزورة من دول أعلنت الحكومة عن ترتيبات لاستصدار جوازات من طرف دولة جزر القمر للراغبين في تعديل أوضاعهم، وعندما تجاوب البعض اكتشفوا أنها جوازات مزورة، فهم اليوم ليسوا من فئة البدون، وأيضا الجوازات التي حصلوا عليها غير معترف بها من قِبَل وزارة الداخلية، يعني ما حدث مقلب !

هناك أيضا حالات من فئة البدون ليسوا بحاجة إلى النقاش حول أحقيتهم في الجنسية الكويتية، مثل الذين شاركوا في حروب 1967 وكذلك 1973 في الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني، وهناك من استشهد في فترة الاحتلال العراقي للكويت، وهناك من شارك في استخراج وإنتاج النفط في بداية اكتشاف البترول قبل أكثر من نصف قرن. فهؤلاء يستحقون الجنسية أكثر من مواطنين لديهم جنسية بالتأسيس، فهل هناك ظلم أكثر من ذلك.

إن ما قام به صالح الفضالة حتى الآن، لا يعدو أن يكون مجرد إصدار لمجموعة من القرارات التعسفية التي تستهدف طمس وثائق المستحقين للجنسية، والضغط باتجاه إجبار البدون على التخلي عن حقهم في الجنسية وفي الحقوق الأساسية المكفولة للجميع في كل أنحاء العالم.

يقول الناشط محمد والي العنزي متحدّثًا عن صالح الفضالة في إحدى اللقاءات (إن جميع القوانين التي نوقشت فيها قضية البدون في المجلس كان ضدها وليس بالامتناع على أقل حد مما يعني وقوفه ضد البدون). ويضيف أيضا أنه عُرض عليه المنصب الذي يتولاه صالح الفضالة، للتقرير في ملفات البدون، على أن يتم دعمه بالمال وسيارة وراتب طول حياته والجنسية وأشياء كثيرة، لكنه رفض لأنهم طلبوا منه إقصاء ما يقارب 60 ألف شخص.

وفي عام 2016 كانت لديه خطة سرية واتفاقات مع إحدى الدول العربية (جزر القمر) ، وأراد أن يرسل جميع البدون إلى جزر القمر إجباريًّا، وهذا مخالف للأعراف والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان ، وذلك بأن يتم إرسال شخص ما إجباريا إلى بلد يجهله ولا يعرف عنه شيئًا، وبعد أن انكشف هذا الأمر للعيان وتسربت الأخبار بشأن هذا الموضوع، وعنونت جميع الصحف العالمية بالبند العريض (الكويت تبيع البدون) وفي عنوان آخر لصحيفة BBC البريطانية قالت : "الكويت 'تبيع' سكانها 'البدون' إلى جزر القمر" إذن فقد كان يريد الفضالة أي وسيلة للتخلص عن الكويتيين البدون.

المظاهرات والاعتقالات

تشديد الضغط على البدون

في عام 2010، أصدرت منظمة (هيومن رايتس ووتش) تقريرا تنتقد فيه الكويت على إساءة معاملة نحو 100.000 من "البدون"، وقالت أن الدولة لم تعترف بحق هؤلاء الذين يقيمون في الدولة منذ فترة طويلة في الحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة. وأضافت المنظمة أن هؤلاء "يواجهون قيودا في الحصول على الوظائف والرعاية الصحية والتعليم والزواج وتكوين أسرة"، داعية الحكومة الكويتية إلى الاعتراف بحقهم في الحصول على الجنسية.

محمد العفاسي

وبتاريخ 12 من مايو 2010 شارك وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد العفاسي B13 في محكمة العدل الدولية في جنيف. ولاقت كلمته الكثير من الانتقاد على المستوى الشعبي و على مستوى نواب مجلس الأمة حيث ذكر أن الكويتيين البدون يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والاجتماعية يذكر أن الدكتور العفاسي انتقد قيام بعض الناشطين الكويتيين البدون بتوزيع ملصقات ومنشورات وأقراص مدمجة على المشاركين في المحكمة الدولية في جينف كتوضيح منهم لما يعانيه الفرد الكويتي البدون، معتبرا قيامهم بهذا العمل إساءة لسمعة الكويت.

بدورها قامت منظمة هيومان رايتس برفض مزاعمه بوصفهم "سكان غير شرعيين" يلتمسون الحصول على الجنسية الكويتية. بينما أن الكثير من الأسر "البدون" تعيش في الكويت منذ عقود طويلة، منذ تأسيس دولة الكويت، لكنهم أخفقوا في التقدم بطلب الجنسية في الوقت المناسب، والآن لا يمكنهم تقديم طلبهم بالجنسية أمام المحاكم لأن قانون الجنسية لعام 1959 يحظر المراجعة القضائية لهذا البند . وتُصنف الكويت الآن "البدون" على أنهم سكان لا يتمتعون بالوضع القانوني.

في عام 2011، صدر قرار بتحويل "لجنة المقيمين بصورة غير قانونية" والمعنية بشؤون فئة عديمي الجنسية (البدون) إلى "الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية" برئاسة صالح الفضالة بدرجة وزير . ولقد قام هذا الجهاز بإرسال كتب إلى الهيئات والوزارات

◄ 18 فبراير 2011

بتاريخ 18 فبراير 2011، اندلعت احتجاجات سلمية نظمها الآلاف من الشباب الكويتي البدون للمطالبة بحقهم في الجنسية الكويتية وتمكينهم من الحقوق الأساسية (شهادة ميلاد وشهادة وفاة، جواز سفر والحق في التنقل، الحق في الشغل، الحق في الزواج) كما هو الحال لدى جميع الكويتيين، ولقد بدأت هذه المظاهرات في تيماء (الجهراء)

و تدخلت الشرطة والقوات الخاصة وقامت بقمع المتظاهرين ومهاجمتهم وتفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص المطاطي بعدم التعامل مع فئة عديمي الجنسية (البدون) وعدم تعيينهم إلا بعد الرجوع للجهاز . مما أثار عدة استهجانات من قبل الفئة، كما قامت جمعية حقوق الإنسان الكويتية بنفي ذلك على الرغم من نشره في الصحف اليومية.

انطلاق مظاهرات البدون

وأسفر ذلك عن إصابة 30 شخصا واعتقال 50 آخرين

ولقد تحولت المظاهرة إلى اعتصام استمر على مدى ثلاثة أيام في منطقة الجهراء والصليبية ومنطقة الأحمدي. . وتم تعليق الاعتصام بناء على وعد من رئيس مجلس الوزراء ونواب مجلس الأمة بحل المشكلة من خلال جلسة خاصة في 8 مارس 2011 . ولقد تم الإعلان عن مبادرة اتفاق نيابي حكومي على إقرار ما قيل عنه حقوق مدنية وهي في الأصل حقوق طبيعية كشهادة ميلاد وشهادة وفاة. ولقد وقع خلاف نيابي حكومي على عدم إصدار قانون لأنه يلزم الحكومة، وتم الاكتفاء بإصدار القرار من قِبَل مجلس الوزراء.

وتُعتبَر هذه المظاهرة الأولى من نوعها التي تحمل لواء المطالبة بالحقوق كاملة.

11 مارس 2011

بتاريخ 11 مارس 2011، تكرّرت المظاهرات مرة أخرى على إثر تباين الآراء تجاه القضية لدى كل من الحكومة ومجلس الأمة.

19 ديسمبر 2011

بتاريخ 19 ديسمبر 2011، أقدمت شرطة مكافحة الشغب الكويتية على استعمال الغاز المسيل للدموع لتفريق مئات من "البدون" الذين نظموا مظاهرة للضغط على الحكومة لمنحهم "حقوق المواطنين". فيما أعلنت "الهيئة المركزية للمقيمين غير الشرعيين" أن الحكومة تدرس منح الجنسية لـ34 ألف شخص من "البدون" لحل هذه المشكلة. العاصمة الكويت، كما قامت باعتقال 25 منهم.

5674

◄ 11 مارس 2011

بتاريخ23 ديسمبر 2011، المئات من "البدون" يتظاهرون للمطالبة بالحصول على الجنسية الكويتية. وحثت الشرطة على تجنب العنف، مطالبة بضرورة الإسراع في إنجاز "حل إنساني عادل للقضية من دون مماطلة أو تسويف".

◄ 30 ديسمبر 2011

بتاريخ 30 دسمبر 2011، نظم البدون تظاهرة أمام ساحة الحرية في تيماء، قاموا خلالها بحملة تبرع بالدم تحت شعار دمنا واحد للكويت، وقاموا برفع علم الكويت بحجم هائل وبوستر كبير عليه صورة "الأحمد الصباح" ومكتوب عليه "كلنا فداك .. يا بابا صباح .. ودمنا لج يا كويت . أبناؤك الكويتيون البدون" وذلك تعبيرا عن ولائهم لوطنهم الكويت ولقائد البلاد.

◄ 06 يناير 2012

بتاريخ 6 يناير 2012، تجمّع نحو 3 آلاف "بدون" من منطقة تيماء في الجهراء بمشاركة حوالي 300 من منطقة الأحمدي بعد صلاة الجمعة أمام المسجد الشعبي في تيماء، مشددين على أنهم لا يطالبون بتحسين أوضاعهم فقط، وإنما يطالبون بالجنسية الكويتية. من جانبه، قال وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر أنّ هذه التظاهرة ستكون الأخيرة لفئة "البدون" وأنّ من سيخالف التعليمات لن يلوم إلا نفسه. وتمثّلت مطالب المتظاهرين فيما يلي:

- الجنسية الكويتية.
- تسجيل حاملي إحصاء 85 في الجهاز المركزي.
- إعادة حاملي الجوازات المزورة إلى وضعهم السابق.
- رحيل مسؤولي اللجنة.
- إلغاء القيود الأمنية.
- تفعيل قانون الجنسية.
- الحصول على جميع الحقوق المدنية والإنسانية دون قيد أو شرط.
- حق استخراج كافة الوثائق.
- الحصول على جوازات سفر معتمدة.

◄ 13 يناير 2012

بتاريخ 13 يناير 2012، الشرطة الكويتية تفرق مظاهرات في الجهراء والصليبية (غرب الكويت العاصمة) نظمها مئات من "البدون" للمطالبة بمنحهم جنسية البلاد.

◄ 01 مايو 2012

بتاريخ 1 مايو 2012، شرطة مكافحة الشغب الكويتية تفرّق نحو مائتيْ محتج بمنطقة الجهراء من "البدون" والمطالبين بمنحهم "حقوقهم المدنية والقانونية".

النسيم
Na'seem
تيماء
Taima
العيون
Ayoun
POLICE
CHELSEA
BRITISH

◄ 06 يوليو 2012

بتاريخ 6 يوليو، عاود مجموعة من البدون التظاهر في ساحة تيماء بالجهراء، ولقد تم اعتقال مجموعة منهم فيما أصيب آخرون بجروح متفاوتة الخطورة، فيما أكَّد عبدالله فيروز من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عن وجود شخصين بالمستشفى وسط أنباء مؤكدة عن قيام مركبة تابعة للشرطة بدهسهما خلال تفريق التظاهرة. ولقد ومنع رجال الأمن أي شخص من فئة 'البدون' من التواجد في ساحة قصر العدل للمشاركة في الاعتصام الذي أقيم في الساحة المقابلة لقصر العدل، وذلك لمشاركة المواطنين في المطالبة بالإفراج عن المعتقلين بتظاهرة تيماء.

◄ 02 أكتوبر 2012

بتاريخ 2 أكتوبر 2012 قام ناشطين وحقوقيين بالدعوة إلى التظاهر السلمي في اليوم العالمي للاعنف وكان العدد كبيراً جدا وسرعان ما قامت قوات الداخلية بقمع المتظاهرين مما يعكس رغبة الحكومة لتفويت الفرصة على فئة الكويتيين البدون المطالبين بحق الجنسية والمواطنة كما فقد الشاب عبد اللطيف عجيل الشمري عينه اليمنى بعد إصابتها برصاصة مطاطية من قبل القوات الخاصة والمختصة بقمع المتظاهرين.

HUMAN RIGHTS WATCH

◄ في فبراير 2013

في فبراير 2013 منظمة هيومن رايتس ووتش تقول إن الحكومة الكويتية دأبت على منع البدون من تنظيم المظاهرات السلمية وتطالبها بحل مشكلتهم

◄ 11 مارس 2013

بتاريخ 11 مارس 2013، قام الشرطة الكويتية باستخدام قنابل مسيلة للدموع لتفريق مظاهرة نظمها "البدون" للمطالبة بالحقوق الأساسية.

◄ 01 مايو 2013

بتاريخ 1 مايو 2013، اعتصم مجموعة من الكويتيين "البدون" في ساحة تيماء بالجهراء للمطالبة بحق المواطنة وكان ناشطون قد دعوا إلى المشاركة في اعتصام بساحة الحرية بمنطقة تيماء للمطالبة بحل سريع لقضيتهم من خلال تدوينات على موقع تويتر حملت هاشتاق "اعتصام حق المواطنة".

◄ 02 أكتوبر 2013

بتاريخ 2 أكتوبر 2013، أقدمت قوات الأمن الكويتية على استخدام الغازات المسيلة للدموع وقنابل الصوت لتفريق مظاهرة للمئات من "البدون" خرجت للمطالبة بتجنيسهم والاعتراف بـ"حقوقهم المدنية".

◄ 19 ديسمبر 2013

بتاريخ 19 ديسمبر 2013، نظم البدون مسيرة في تيماء تتصدرها صورة الأمير "صباح الأحمد الصباح". ولقد تدخلت القوات الخاصة وقامت بفضها بالقوة بإستخدام القنابل الصوتية والغازية والرصاص المطاطي وتم اعتقال الناشط عبدالله عطا الله أثناء فض التجمع وتم إغلاق الشوارع وجميع مداخل ومخارج منطقة تيماء

◄ 18 فبراير 2014

بتاريخ 18 فبراير 2014، نَظَّم العشرات من "البدون" مظاهرة في منطقة تيماء في محافظة الجهراء شمال البلاد مطالبين بالحصول على الجنسية الكويتية وتحسين أوضاعهم المعيشية. وتمت هذه المظاهرة استجابة لدعوة وجَّهَها نشطاء على موقع "تويتر" لحثّ الحكومة الكويتية على حل قضيتهم. وردَّدَ المتظاهرون عبارات مناهضة لوزارة الداخلية ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، إلا أن القوات الكويتية قامت بفض مظاهرتهم مستخدمة قنابل الغاز المسيلة للدموع والقنابل الصوتية.

◄ 10 نوفمبر 2014

بتاريخ 10 نوفمبر 2014، أعلنت الحكومة الكويتية أن عشرات الآلاف من "البدون" يمكنهم أن يحصلوا على جنسية جمهورية جزر القمر لحل مشكلتهم، ولقي هذ المقترح رفضًا مُجتمَعيًّا واسعًا.

◄ 10 نوفمبر 2014

بتاريخ 2 أكتوبر 2015، تظاهر البدون في منطقة الصليبية وتيماء إلا أنه تم قمع وتفريق الاحتجاج.

◄ 21 سبتمبر 2017

بتاريخ 21 سبتمبر 2017، قام شاب من البدون يبلغ من العمر 27 عامًا بإحراق نفسه أمام مركز أمن منطقة النعيم في محافظة الجهراء في محاولة انتحار فشلت بعد تمكن رجال الأمن من إطفاء الحريق ونقله إلى المستشفى، وقد لاقت الحادثة صدى واسعًا على مواقع التواصل الاجتماعي بالكويت.

◄ 26 فبراير 2018

بتاريخ 26 فبراير 2018، تكررت محاولة الانتحار لشاب آخر أمام محكمة الجهراء جراء الضغط المنظم المُمَارَس ضد فئة الكويتيين البدون لإجبارهم على التوقيع والاعتراف بجنسية لا يحملونها من قبل "الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية"، أو يتم حرمانهم من بطاقة المراجعة والتي تنتهي كل سنة في أحسن الأحوال أو ثلاث شهور حسب ما يراه المسؤولون في الجهاز، في انتهاك صارخ للقوانين المحلية والدولية.

الناشطون البدون في الكويت

نظرا للمعاناة الإنسانية التي تعانيها فئة البدون، ونظرا لتعنت الحكومة الكويتية في إعطائهم حقهم، وعدم نيتها في إنصافهم وإيجاد حل جذري لحالتهم الإنسانية، وجد البدون أنفسهم مضطرين لسلوك مسار نضالي يطالبون من خلاله بحقوقهم المسلوبة ورفع الضيم والظلم عنهم. وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الأسماء لناشطين مناضلين بدون، أبانوا عن شجاعة وصمود قويَّيْن في نضالهم المستمر في وجه الظلم والحيف الذي تمارسه الحكومة الكويتية في حق البدون الكويتيين .

ولعل أبرز الناشطين في قضية البدون وأشهرهم، نجد: عبدالحكيم الفضلي، محمد والي العنزي، منى كريم، نواف البدر، عبدالصمد التميمي، أحمد التميمي، حمقان البدون. عبدالله عطا الله.

وسأعرض لكم في هذا القسم نبذة مختصرة عن كل واحد من هؤلاء الناشطين، كما سيأتي:

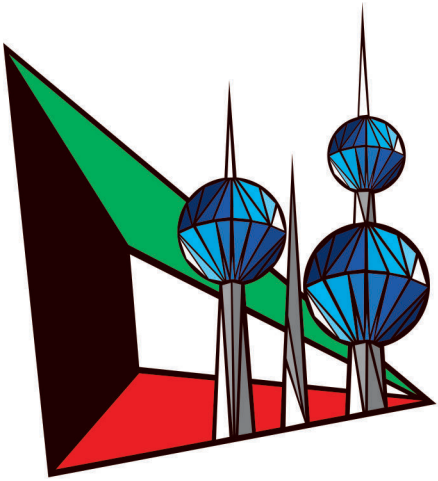

عبدالحكيم الفضلي

عبدالحكيم الفضلي، أو كما يدعوه رفاقه "حكيم"، هو ناشط إنساني سياسي وعضو في منظمة العدل الدولية من فئة البدون في الكويت. اشتهر بشخصيته القيادية وقدرته على تشجيع الكثير من الشباب البدون للخروج للمطالبة بحقوقهم المسلوبة، كما شكّل حالة أرق كبيرة للحكومة الكويتية مما اضطرها إلى التضييق عليه واستصدار أوامر ضبط وإحضار في حقه بشكل يومي ولقد تم الحكم عليه بالحبس أكثر من مرة بتلفيق عشرات التهم منها إصدار حكم الحبس في حقه بتهمة مقاومة رجل أمن رغم تنازل رجل الأمن عن القضية مسبقاً ولقد قضى جزءا غير يسير من عمره في الحبس الاحتياطي في سبيل القضية التي يؤمن بها.

تخصَّصَ "حكيم" بالأدب الإنجليزي في الجامعة العربية المفتوحة، وأخذ كفايته من اللغة بما يخدمه في التواصل أكثر مع المنظمات الدولية بصفته مدافعًا عن حقوق الإنسان، ثم أوقف قيده في الجامعة، وتفرّغ لقضيته أكثر.. بحث عن وظيفة أكثر حيوية، واحترف تصليح الماكينات حتى اشتهر بلقب "المهندس"، وكان دائمًا ما يبدي إعجابه بالدراجات النارية . وتمكّن من إيجاد عمل في فرع شركة "فولفو" لدى الكويت حتى أصبح مسؤولًا ميكانيكيًا. وعلى الرغم من أن الراتب الذي كان يتقاضاه مرتفع ويكفيه لبدء حياة جديدة.. إلا أن هذا لم يبعده عن نشاطه في قضيته حتى تم إيقافه عن عمله في شهر مايو 2012 بتدخل

غير معلن من مسؤولين في وزارة الداخلية، بهدف الضغط عليه أكثر ليوقف نشاطه في القضية. يذكر أنّ والده كان قد أوقف هو الآخر عن العمل كذلك في وزارة الداخلية بعد التحرير مباشرةً.

كان أول ظهور مباشر للناشط عبدالحكيم الفضلي في القضية عندما حضر مؤتمر "هيومان رايتس"، والذي عُقد في الكويت يوم 13 يونيو 2011، ليتكفّل بدفع قيمة تأجير صالة إضافية نظرًا للعدد الكبير الذي حضر الندوة.

تم إلقاء القبض على "حكيم" بتاريخ 29 يوليو 2011 مع ناشطين آخرين أثناء حملة "المناطيد" التي يقيمها البدون بين فترة وأخرى في ساحة الحرية بـ تيماء. وذكر من كان معه بأن المحقق عندما سأله عن جنسيته، قال: "كويتي"، ولكن بعد التحقق اكتشف بأنه "غير محدد الجنسية"، فقال له المحقق "ليش تكذب؟"، فكان رده: "ما أكذب.. أنتم أخذتم حقي وحرمتموني منه".

وبتاريخ 29 يناير 2015، قضت محكمة الجنايات الكويتية بحبس عبد الحكيم الفضلي سنة مع الأشغال والنفاذ والإبعاد عن البلاد في قضية المشاركة في مظاهرة غير مرخصة وذلك على خلفية أحداث "تيماء" في محافظة الجهراء، شمالي الكويت.

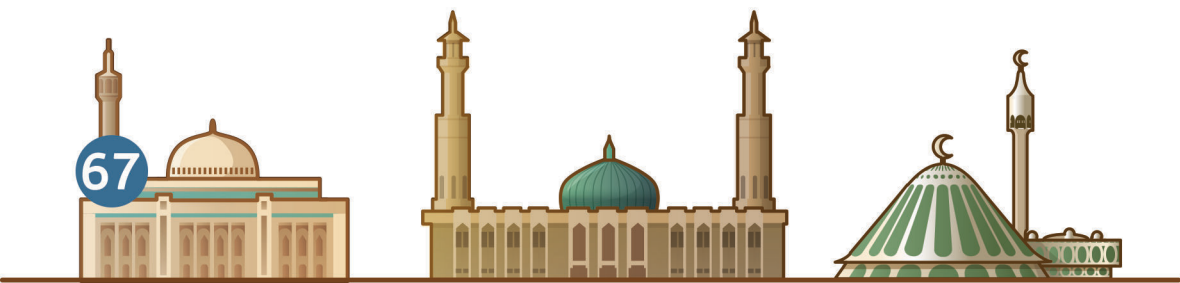

محمد والي العنزي

محمد والي العنزي هو ناشط إنساني سياسي ومؤسس "حركة الكويتيين البدون" ولد بتاريخ 19 مايو 1969 متزوج ولديه 7 أبناء وهو أحد أبرز الناشطين البدون ويعتبر القائد الرسمي لقضية البدون خارج الكويت ولقد عانى كثيرا من الظلم والاضطهاد واضطر إلى اللجوء السياسي في بريطانيا، وهو حاليا مواطن بريطاني، ويدير نشاطه النضالي من مكتبه هناك. اشتهر بمصداقية وصراحة تصريحاته وشجاعة مواقفه المدافعة عن هذه القضية الإنسانية العادلة.

بقي والده مصنفا على أنه بدون رغم أنه كان يعمل في وزارات الدولة منذ 1958 وما قبل ذلك، أي قبل استقلال الدولة، وكان رئيس عرفاء في الداخلية، وهو كويتي استنادا إلى إحصاء 1965. أما إخوته فأربعة منهم عسكريون، اثنان في الداخلية واثنان في الدفاع، وكلهم بدون.

تلقى محمد والي العنزي تعليمه في الكويت وتخرّج عام 1986 من الثانوية العامة، وبقي يعاني لمدة 4 سنوات بعد التخرج من رفض كل الجهات الحكومية توظيفه ورفض الجامعة قبوله لأنه بدون. واضطر في هذه اللحظة للخروج من هذه المعانات والاتجاه إلى بلد يُعيد له حقوقه الإنسانية، وقد أطلق من هناك برنامج بعنوان (نحو الحل).

ولقد طلب من البدون في الكويت أن يخرجوا للتظاهر عدة مرات بما فيها عام 2006 أمام مجلس الأمة وكانت قضية البدون في ذلك الوقت لا تزال مغمورة ثم دعا إلى تظاهرات واعتصامات بالتزامن مع الربيع العربي عام 2011.

ومع ذلك، فهو يشدد دائما على أن البدون يبحثون عن حقوق إنسانية ومدنية وليس تغيير النظام ومن ضمن أهداف حركته سد الطريق على من يريد أن يركب القضية وهو يصر أيضا على ثوابت سلمية الاعتصامات وسلامة الكويت كما أنه يدعو إلى الحفاظ على الطابع الإنساني للتظاهرات.

ولقد كشف محمد والي العنزي في تدوينات له عبر حسابه الشخصي بموقع "تويتر" تفاصيل خطة وصفها بـ "المؤامرة الخبيثة" كان يخطط لها ولي عهد أبو ظبي "محمد بن زايد" لتجنيس "بدون" الخليج كإماراتيين، حيث كشف عن أن "بن زايد" أجرى معه مفاوضات حثّه فيها على أن يسجّل فيديو في موقع يوتيوب يُطالب فيه بإيجاد حل للبدون، ومن ثم يُمكِنه الظهور في قناة فضائية تبث من لندن ليتقدم من خلالها بمناشدة "محمد بن زايد" قصد إيجاد حل لقضية البدون. وأضاف العنزي أنه رفض هذه الخطة، ليكتشف بعد ذلك أن "بن زايد" خطط لتجنيس "بدون" الخليج جميعا كإماراتيين، في إطار صفقة تهدف إلى جعل عبدالعزيز بن فهد بن تركي ولي عهد للسعودية، ثم ضم "بدون" السعودية للإمارات. ويقول أنه يعتقد أن أمريكا طلبت من "بن زايد" عددا محددا للجيش وأنه يريد أن يستعين بالبدون ليُكوِّن منهم جيشًا للحرب القادمة تلبية لهذا الطلب.

وقال أيضا في أحد الصحف أنه عرض عليه المنصب الذي يتولاه صالح الفضالة، للتقرير في ملفات البدون، علَى أنْ يتم دعمه بالمال وسيارة وراتب طول حياته والجنسية وامتيازات كبيرة، لكنه رفض لأنهم طلبوا منه إقصاء ما يقارب 60 ألف شخص.

وصرّح والي العنزي في قناة الجزيرة قائلا:" عشْتُ طوال حياتي في الكويت ولم أحصل فيها على أي حق من حقوقي، ثم جئت إلى بلد لا يعاملني بناء على لوني أو ديني أو حتي لغتي، واستغرق الأمر خمس سنوات ليعطوني الجنسية وكل حقوقي المسلوبة في الكويت فأعادوا إليَّ إنسانيتي وجعلوني إنساناً مجدداً"، وأضاف قائلا: " وحتى الحيوانات لديهم تملك حقوقا خاصة بها فلديها جواز سفر وتأمين صحي ومنظمات تعمل على حماية حقوقها، بينما أنّ البدون في الكويت لا يملكون ماتملكه هنا الحيوانات فتخيل هذا التناقض العجيب، بينما أنني هنا في بريطانيا أعطوني الجنسية وإنني مواطن ولدي حقوق، و أن أكون رئيس وزراء بريطانيا إن أردت، بينما في الكويت لا نملك أيَّ حق من حقوقنا.

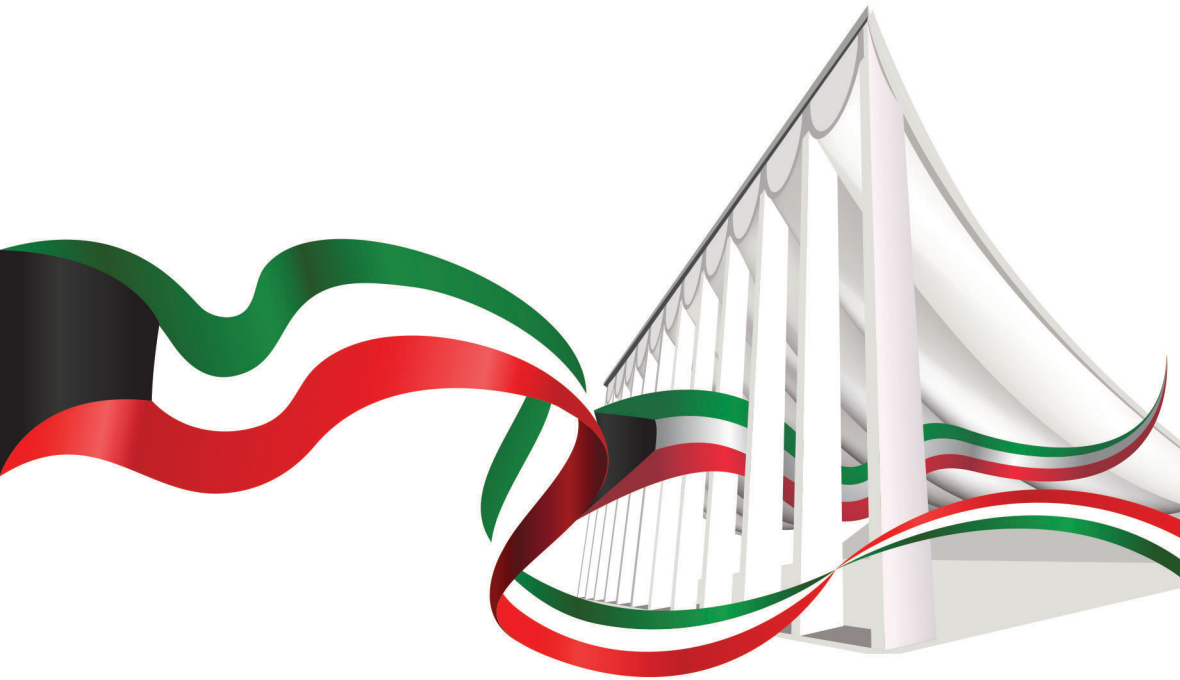

منى كريم

منى كريم، كاتبة تنتمي إلى فئة البدون في الكويت وناشطة في مجال حقوق البدون، تعرضت إلى الظلم والقهر والاضطهاد، و قامت الحكومة الكويتية بإصدار أمر ضبط وإحضار في حقها، بعد قيامها بتأسيس موقع رسمي يخص قضية البدون مما اضطرها للهروب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهناك تمكَّنت من إخبار العالم عن حقيقة هذه القضية ومعانتها وتابعت دراستها في أمريكا وحصلت على الماجستير بدرجة امتياز.

نواف البدر

نواف البدر هو ناشط إنساني سياسي وأمين سر لجنة الكويتيين البدون دافع عن قضية البدون بكل جهد واجتهاد ولقد قامت السلطات الكويتية بتلفيق عدة قضايا في حقه كتب في منابر إعلامية مختلفة عدة مقالات حول قضية البدون وما يعيشونه من ظلم ومعاناة، كما كان له ظهور إعلامي من خلال منابر إعلامية مختلفة قصد إيصال رسالته النضالية إلى العالم.

عبدالصمد التميمي

عبدالصمد التميمي ناشط في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة باحث اجتماعي في قضية البدون والدفاع عنها وصاحب لقب خادم البدون نسبة إلى قضية البدون التي يحمل لواءها في فترة ليست بالقصيرة محاولاً إيصال صوت البدون وقضيتهم إلى أرجاء المعمورة وهو مؤسس ورئيس جمعية البدون بلا حدود" ويعتبر أحد أبرز الناشطين في قضية البدون عاش المعاناة وتعرض إلى الظلم الذي مارسته عليه السلطات الكويتية فهرب إلى بريطانيا وهناك قام بتأسيس "جمعية البدون بلا حدود" منذ عام 2004 والتي تعنى بالتعريف بقضية البدون ومعاناتهم في الكويت ولقد اختار لجمعيته أن يكون مقرها مباشرة أمام سفارة دولة الكويت وقام بتنظيم عدة مظاهرات أمام السفارة الكويتية مرات عديدة مما يشكل حرجا كبيرا للدولة الغنية الكويت ومازال يواصل مهمته الإنسانية حتى إيجاد حل لقضية البدون.

تجدر الإشارة إلى أن جمعية البدون بلا حدود هي جمعية اجتماعية إنسانية تهدف إلى رفع المعاناة عن شعب البدون في الكويت والعالم والدفاع عن حقوقهم المدنية والإنسانية والاجتماعية وحقهم في المواطنة والتجنيس وللجمعية أنشطة ومساهمات على الساحة الدولية وكذلك تلعب دوراً بارزاً للدفاع عن الحريات العامة ونبذ التمييز العنصري والاضطهاد والتطرف ورفع المعاناة والحرمان عن المظلومين والدفاع عن سجناء الكلمة والرأي والتعبير والإرادة في كل مكان بالعالم ولأيّ فرد أو جماعة بغض النظر عن دينه وعقيدته أو لونه أو عرقه أو جنسيته أو مكانته والجمعية عضو زمالة دولي لكثير من الجمعيات الدولية الحقوقية والاجتماعية الإنسانية.

أحمد التميمي

أحمد التميمي، هو ناشط سياسي ينتمي إلى فئة البدون في الكويت، وكان رئيسا للجنة البدون قبل حلها من طرف السلطات الكويتية وهي لجنة شعبية غير رسمية كانت تضم عدداً من البدون في الكويت وتطالب بحقوقهم وهو يعاني من عدة مضايقات وقيود تمارسها عليه السلطة الكويتية التي سلبت منه جميع حقوقه الإنسانية ، أحمد التميمي متزوج، وينتمي إلى أسرة معروفة في الكويت وهي من أوائل الأسر في الكويت. ويقول بأنه وجميع أفراد عائلته وُلدوا بالكويت ولذلك فهم يعتبرون أنفسهم كويتيين وأنه لم يكن لأيّ منهم جنسية أخرى، ومع ذلك فإن السلطة الكويتية تمارس ضغوطا عليهم للتوقيع على أنهم يمتلكون جنسيات أخرى، معتمدين في ذلك على أسمائهم و لهجاتهم لتحديد الدولة التي يشاؤون، وتبعا لذلك فهو يمتلك أكثر من جنسية في عائلته.

البدون حمقان

هذا البطل الذي عرفه الكويتيون البدون باسم "حمقان البدون عاشق المظلومين". كان يدافع عن قضية البدون بأسلوبه الحديث باستخدام تكنولوجيا الانترنت من خلال صنع فيديوهات على موقع يوتيوب وشرح المعاناة التي يعيشها البدون، وما تمارسه الحكومة الكويتية من جميع أساليب الظلم على الكويتي البدون، وكان أيضا يغطي ويرصد جميع

فيديوهات المظاهرات التي ينظمها البدون في تمياء ويقوم بعمل مونتاج لها ويرفعها على موقع اليوتيوب، وينشر مختلف حالات القمع والمعاناة والاعتقالات التي مارستها السلطات الكويت ووزارة الداخلية على أفراد البدون. ولم يكتفِ بهذا الأمر فحسب، بل قام أيضا بصنع فيلم وثائقي حول قضية الكويتيين البدون سلط الضوء فيه على الحقوق المسلوبة من هذه الفئة، مما تسبب في إرباك وإزعاج للسلطات الكويتية، الشيء الذي دفعها إلى استدعائه وإجباره على التعهد مكرها بأن يتخلى عن جميع حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت عموما، وأن يمسح جميع الفيديوهات التي نشرها عبر الانترنت لقضية البدون، وأن يتعهد بأن لا يقوم بنشر أى شيء له علاقة بقضية الكويتين البدون.

عبدالله عطالله

عبدالله عطالله، أحد أشهر الناشطين السياسيين في قضية البدون، اشتهر بشخصيته القيادية وقدرته على تشجيع الكثير من الشباب البدون على الخروج للمطالبة بحقوقهم المسلوبة ولقد تميز مساره النضالي بجرأة كبيرة وإستثنائية طالت حتى الأسرة الحاكمة خاصة بعد الفيديو

الشهير الذي اعتقل إثر نشره وتمت محاكمته بسببه وهو إيضا يعتبر الشخص الوحيد من الكويتين البدون الذي قام بأحراق بطاقة اللجنة التنفيذية أمام الجميع بتاريخ 18 فبراير 2014، وبمناسبة الذكرى الثالثة لانطلاق احتجاجات البدون في 18 فبراير 2011، انطلقت تظاهرات واعتصامات نظمها عبدالله عطا الله مع مجموعة من نشطاء البدون في تيماء في محافظة الجهراء، شمالي الكويت، وذلك لحث الحكومة الكويتية على تسريع الإجراءات لحل قضيتهم. واستمرت المظاهرات خمسة أيام متتالية، وشهدت مواجهات عنيفة استخدمت فيها قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع والقنابل الدخانية والصوتية، وردّ المتظاهرون بإلقاء الحجارة على رجال الشرطة.

في اليوم الأول من هذه التظاهرات ظهر عبدالله في فيديو تم نشره على موقع يوتيوب وهو يتحدث عن معاناته بطريقة قوية، ويخاطب سمو أمير البلاد بأنه مسؤول عما يحصل للبدون قائلا له " أنا يا سمو الأمير ما أحللك (أي لا أسامحك أو لا أستثنيك) وجميع وزراء الداخلية مجرمون بحق قضية البدون" وكشف عطا الله بالفيديو عن قيام جهاز أمن الدولة باستدعاء والده قبل الاعتصام بأيام (وهو الاستدعاء الثالث) وطلبوا منه وهو معصوب العينين أن يساعدهم بتهدئة عبد الله، ثم قال: "طز في أمن الدولة".

وبعد 24 ساعة من انطلاق تظاهرات 18 فبراير 2014، قامت الأجهزة الأمنية باختطاف واعتقال عبد الله بعد مطاردة الأمن له من قبل 5 أو 6 سيارات مدنية تابعة للمباحث اصطدمت بسيارته بشكل عنيف. ونتيجة لذلك فقد تضررت سيارته جراء قوة الاصطدام، وتمّ رفعها من قبل الداخلية لإخفاء ملامح عملية الاختطاف، على حد ما ذكره النشطاء. ولقد قامت النيابة بتوجيه 3 تهم له وهي: الإساءة للذات الأميرية، وتنظيم مظاهرة غير مرخصة وإتلاف سيارات تابعة للشرطة.

وكردة فعل على اعتقال عطا الله خرجت مجموعات "بدون" في منطقة تيماء في مسيرة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عنه، سرعان ما تصدت لها قوات الأمن بالقنابل الدخانية ومطاردتهم بسيارات مدنية تعود للمباحث

وتم ارتكاب جملة انتهاكات تمثلت بمداهمات للمنازل وقطع الكهرباء عن بعض جهات منطقة تيماء وسقوط قنابل دخانية داخل بعض المنازل واعتقال ناشطين سياسيين كويتيين.

استمر احتجاز عطا الله حتى مارس 2014، حين أخلى القاضي سبيله ومع ذلك فقد استمرت المحاكمة.

و بتاريخ 1 فبراير 2015، قضت محكمة الجنايات الكويتية بحبس عبد الله خمس سنوات مع الشغل والنفاذ والإبعاد عن البلاد في قضية "سب الذات الأميرية"، وإتلاف مركبات الشرطة والمشاركة في مظاهرة غير مرخصة، وذلك على خلفية أحداث "تيماء" 18 فبراير 2014.

المراجـــع

- البدون في الكويت ـ المعرفة
-- البدون ليسوا في الكويت فقط.. ماذا تعرف عن البدون في بقية الدول العربية؟ ـ ساسة بوست
-- البدون في الكويت ـ ويكيبيديا
-- الكويت 'تبيع' سكانها 'البدون' إلى جزر القمر.. ماذا وراء الصفقة؟ ـ سوى
-- الكويت توطن ألفا من البدون ـ بي بي سي أون لاين
-- من هم البدون الذين دعاهم صحفي إسرائيلي للهجرة لإسرائيل؟ ـ بي بي سي ـ 1 مارس 2018
-- أطفال الشوارع في الكويت "بدون ـ أرشيف إسلام أون لاين "
-- مواطنون بلا هوية .. البدون في الكويت ـ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
-- هيومن رايتس: الكويت انْقَضَّتْ على حرية التعبير وانتهكت حقوق البدون ـ النهار
-- الجنسية الكويتية ـ الشاهد ـ فاطمة المسلم
-- السعودية تمنع 100 ألف شخص من "البدون" في الكويت من الحج
-- الجنسية الكويتية لـ 626 من "البدون" ـ بي بي سي أون لاين
-- إنهم يعبثون ويضحكون على الذقون في قضية البدون !!
-- الكشف عن عدد "البدون" في الكويت! ـ RT ـ 17.10.2017
-- لقاء جريدة الحصيلة مع "محمد والي العنزي" معلومات لأول مرة تنشر ووثائق لأول مرة تعرض ـ الحصيلة 3 أبريل 2012
- عبد الحكيم الفضلي ـ ويكيبيديا
-- الكويت: سجن ناشط "بدون" بتهمة "سب الذات الأميرية" ـ العربي ـ 1 فبراير 2015
-- لقاء جريدة الحصيلة مع "محمد والي العنزي" ... معلومات لأول مرة تنشر ووثائق لأول مرة تعرض ـ الحصيلة ـ 3 أبريل 2012
- مؤسس "الكويتيين البدون" يكشف تفاصيل مخطط "ابن زايد" حول عزمه تجنيس "بدون الكويت"! ـ وطن ـ 30 أبريل، 2018
- الموقع الرسمي لجمعية البدون بلا حدود.
- اعتقال عبدالله عطا الله وعرضه على النيابة وتمديد احتجازه.. والقوات الخاصة تقمع مسيرات متضامنة معه ـ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
-- البدون يعتصمون بعد قليل.. للمطالبة بالإفراج عن "عبد الله عطا الله"

الفهـــرس

الإهداء 2
أنا بدون 3
من هم البدون؟ 8
تعريف البدون في الكويت 8
أصول البدون في الكويت 8
تصنيف البدون في الكويت 9
تسمية البدون في الكويت 11
عدد البدون في الكويت 14
التسلسل الزمني لقضية البدون في الكويت 16
فترة ما قبل منتصف الثمانينات 16
فترة ما بعد منتصف الثمانينات 17
فترة الغزو 1990-1991 17
فترة ما بعد التحرير منذ 1991 17
الجنسية الكويتية 24
قانون الجنسية الكويتي 24
كيف تم حرمان البدون من الجنسية الكويتية؟ 26
الخطة السرية 1986 29
مرحلة التخطيط 29
مرحلة التنفيذ 30
الطاغية صالح الفضالة 31
المظاهرات والاعتقالات 36
تشديد الضغط على البدون 36
إنطلاق مظاهرات البدون 37
الناشطين البدون في الكويت 44
عبدالحكيم الفضلي 44
محمد والي العازمي 46
مبارك كريم 48
نواف البدر 48
عبدالصمد التميمي 49
أحمد التميمي 49
البدون حمقان 50
عبدالله عطاالله 51
المراجع 53
الفهرس 54

متى تنتهي معاناتي .. متى يكون لدي وطن .. متى أشعر بأنني إنسان حر .. متى أكرر صيودي .. متى أدرس واعمل وأتزوج ... متى أجلس ولدي كل حقوقي وان اشاهد إبنائي بجانبي .. بهذه العبارات إنتهى كتابي وأشكر كل من ساعدني بهذا الكتاب الأول لقضية الكويتيين البدون

خالد العنزي